خُطَّةُ البَحثِ:

تقديم:

موضوع الدراسة وأسباب اختياره والمنهج.

تمهيد:

أوَّلًا: المقصودُ بالمُطلَقِ والمقيَّد. ثانيًا: المعلَّق على شرطٍ وغيرُ المعلَّق. ثالثًا: التَّعريفُ باللَّاميَّةِ ومؤلِّفِها وَشَارِحِها في سُطُورٍ.

المبحثُ الأوَّلُ: صورُ المطلقِ من الأبنية الصَّرفيَّة في اللاميَّة:

أوَّلًا: صُورتا الفعل المجردِ. ثانيًا: صورة بناء الثلاثي المجرد مضموم العين. ثالثًا: مكسور العين في الماضي المقيد بالسماع مطلقًا، وسيأتي في المبحث الثاني. رابعًا: إسناد الفعل لتاء الضمير ونونه. خامسًا: أبنية الفعل المزيد. سادسًا: زيادة حرف المضارعة. سابعًا: كسر حرف المضارعة للفعل الزائد على ثلاثة أحرف. ثامنًا: ضم أول الماضي وكسر ما قبل الآخر للثلاثي الذي لم يسم فاعله. تاسعًا: صياغة الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة. عاشرًا: صور أبينة أسماء الفاعلين من الثلاثي. حادي عشر: حركة ما قبل

الآخر في أسماء المفعولين. ثاني عشر: أبنية مصدر الثلاثي المقيسة وغير المقيسة. ثالث عشر: أبنية مصدر الثلاثي بقيد الدلالة على الصوت، أو السير والحركة، أو الحرفة. رابع عشر: بناء اسمي المرة والهيئة. خامس عشر: مصادر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف وجريانها بالقياس.

المبحثُ الثَّاني: صورُ المقيَّد من الأبنية الصَّرفيَّة في اللَّاميَّة:

أوَّلًا: المحكوم عليه بالشذوذ. ثانيًا: المعلَّق على حرف علة أو على التضعيف أو على تنبيه. ثالثًا: المعلق على التعدية أو التضعيف. رابعًا: المقتصر فيه على المسموع النادر. خامسًا: المعلق بالإحصاء والحصر. سادسًا: المعلق على دلالة

المغالبة. سابعًا: المعلق على حرف حلق في البنية. ثامنًا: المقيد بالسماع. تاسعًا: المقيد بالسماع مع الندرة. عاشرًا: التقييد بالندرة والشذوذ.

الخاتمةُ والنَّتَائجُ.

المصادرُ والمَرَاجعُ.

تقديم:

الحمدُ لله الذي تَقَدَّسَ عن المثال في ذاته، وَتَنَزَّهَ عن جميع المَحَالِّ بصفاته، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُه، وبعد، فإنَّه لمَّا كانت اللغةُ العربيةُ لغةَ القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبوية المطهَّرة، وحَظِيت بكلِّ هذا الشَّرف من الله ورسوله، وَبَلَغَ العربُ بها مبلغًا من الفصاحة والبيان؛ فَنَظَمُوا الشِّعرَ وأحْكَمُوه، وفصَّحُوا النَّثْرَ وسجَّعوه، وأدَّبُوا أولادَهم عن اللَّحن الخفي والصريح، وعوَّدوهم على النُّطق السليم والفصيح، ومن ثَمَّ فنحن مأمورون أنْ نحفظَ قوانينَ العربية، وأنْ نصلِحَ به ألستَنَا لِتَجَنُّبِ اللَّحن والخطأ، لكي نَفهمَ القرآنَ الكريم والسُّنَّة المُحَمَّديَّة، وفهمُ القرآنِ والسُّنَّةِ واجبٌ على طائفةٍ من النَّاس، وهذا لا يتمُّ إلا بفهمِ قوانينِ العربية وتصاريفِ أفعالها وأسمائها، وما لا يتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ(١).

ويقوم كلُّ ذلك على ألوانٍ من التَّصاريف والتَّحويلات والتَّبديلات، وتنوع الألفاظ، واختلاف التراكيب، وأنَّ ذلك يتجلى في أبنية الأفعال وتصاريفها، وقد كان من أجلِّ المنظومات التي تناولت هذه التَّصاريف منظومة لامية الأفعال لابن مالكٍ، وكان الباحث قد اطَّلع على شروحها فوجد بعضًا منها يركز على دراسة القواعد، وبعضًا آخرَ يركز على الشاذِّ المسموع، ووجد بعضًا منها قد أهمل معاني مفرداتها، وبعضًا آخر لم يتناول إعراب تراكيبها، وَوَجَدَ أنَّ هذه الشروح قد حُرِمَتْ من الحديث عن مُطْلَقِها ومُقَيَّدِها، ومن ثَمَّ آثرتُ أنْ أدرسَها دراسةً صرفيَّةً بهدف الوقوف على المطلق من هذه الأبنية الصرفية أو التصاريف والمقيَّد منها، ومعرفة المعلَّق منها على شرط، وغير المعلَّق؛ فجاء عنوان البحث: "المطلق والمقيَّد من الأبنية الصَّرفية في لاميَّة الأفعال لابن مالكٍ في ضوء شرح ابن النَّاظم".

وقد اختلجت في نفسي عدة أمور دفعتني إلى هذه الدراسة، كان من أهمِّها:

١- الحاجة إلى تيسير المتون العلمية، لاسيَّما هذه المنظومة التي لم تأخذ حُظْوَتَها التي تستحقُّها من الشُّروح والحواشي والتَّعليقات والأعاريب؛ إذ هي مليئةٌ بالفوائد والدرر الكامنة في نظمها وتراكيبها وأمثلتها، وترغيب الباحثين في دراسة هذه المتون.

٢- إظهار القواعد الكلِّية والأصولية الحاكمة، وأمثلة الصَّرفيين لها، مع تبيين الشَّاذ والنَّادر الذي أورده السَّماع عن العرب الفصحاء.

٣- تبيين المطلق والمقيَّد من تلك التَّصاريف التي بيَّنَها ابن مالكٍ في لاميَّته، وإظهار المعلَّق منها على شرطٍ، وغير المعلَّق من خلال شرح ابن النَّاظم لها.

٤- معرفة المطلق والمقيد يبنى عليه كثير من القواعد، ويحل العديد من الإشكالات، كما يبنى علي كثير من الأحكام اللغوية والفقهية؛ إذ هو في الأصل مصطلح فقهي أصولي.

أوَّلًا: المقصود بالمطلق والمقيَّد:

المطلقُ والمقيَّد مصطلحان في علم أصول الفقه لهما دلالاتهما في استنباط أحكام الشريعة من الأدلة النَّقلية، وكما أنَّ أساس علم أصول الفقه يقوم على الاستنباط، كذلك يقوم عليه علم أصول النَّحو، وهذا الاستنباط يتطلب معرفةً تامَّةً بدقائق اللُّغة وطرقِ الدِّلالة فيها على المعاني، ومن هنا كان لزامًا أنْ يَعرِض الباحثُ للمقصود بهذين المصطلحين لغةً واصطلاحًا.

ومصطلح المطلق والمقيَّد يُدْرَسُ في علم الأصول للوقوف على المعنى الدِّلالي المنفرد؛ فهو دليل عليه، ويقف جنبًا إلى جنبٍ مع الدَّليل الشَّرعيِّ للوصولِ إلى الحكمِ؛ لأنَّ النَّصَّ الشَّرعيَّ أو الدليلَ النَّقلي له دلالتان؛ إحداهما دلالة على المعنى، والأخرى دلالة على الحكم الشرعي.

١ـ المطلق:

المطلق في اللُّغة نقيض المقيَّد، ويدور حولَ الإطلاق، والخلو، أو الانفكاك من القيد، والمطلق من الإبل هي المرسلة؛ غير المقيَّدةِ بالعِقال، ومطلقُ اليدين هو ما خلا من التَّحْجيل، والمطلق هو المنفكُّ من القيود الحسِّيَّة أو المعنَويَّة؛ تقول: أطلقتَ الدابَّةَ

إذا فَكَكْتَ قَيْدَها الحِسّيَّ، وطلَّقتَ المرأةَ إذا سَرَّحْتَها، وفَكَكْتَ الرِّباطَ المعنويَّ؛ قال ابنُ فارسٍ: الإطلاقُ هو ذكرُ الشَّيءِ غَيْرَ مقترنٍ بصفةٍ، أو شرطٍ، أو شيءٍ يشبه ذلك، وأطلق القومُ إبِلَهم لطلبِ الماءِ، أو الكلأِ، حَلُّوا قُيُودَهم، ومن ذلك أيضًا: أَطْلَقَ حَبْلَهُ عَلَى غَارِبِهِ، أي: أَخْلَى له حَبْلَه على ظهْرِهِ، وَأَطْلَقَ العَبْدَ أعْطَى له حُرِّيَّتَهُ، والمُطلقُ المُرْسَلُ والمَتْرُوكُ لأَمْرِهِ(٢).

وللمطلق في اصطلاح الأصوليين عدة تعاريف:

فالمطلق عند الرَّازي اللفظُ الدالُّ على الحقيقة، واختاره القرافي والبيضاوي، وعرفه ابن قدامة بأنَّه المطلق المتناول لواحد لا بعينه باعتباره حقيقة شاملة لجنسه، واختاره الطوفي وابن اللحام، وذهب الآمدي وابن الحاجب إلى أنَّه ما دلَّ على الشائع في جنسه، والمطلق عند الآمدي هو النَّكرة في سياق الإثبات، وعند ابنِ السبكي الدال على الماهية بلا قيد، ومن خلال ما سبق من تعاريف نجد أنَّ بعض الأصوليين نظر إلى الحقيقة الذهنية للمصطلح، ونظر بعضهم الآخر إلى الوجود الخارجي المتمثل في أفراد ما يصدق عليه المصطلح، وقد أجمع الأصوليون على أنَّ حكم المطلق يجب حمله على الذِّيوع والشُّيوع والإطلاق ما لم يوجد دليل على تقييده، وإذا وُجِدَ دليلٌ على تقييده ففي هذه الحال لا يكون مطلقًا؛ بل يكون من المقيَّد، ومن خلال ما سبق يمكن جمع شتات ما سبق في ثلاثة تعريفات يترجح الأول منها عند الباحث، وهي: الأول لابن قدامة: وهو أنَّ المطلق هو الذي يتناول واحدًا ليس بعينه، باعتباره حقيقة شاملة لجنسه. والثَّاني للآمدي: وهو أنَّ المطلق يشير إلى النَّكرة في سياق الإثبات. والثالث للسبكي: وهو الدال على الماهية من غير قيد(٣).

٢ـ المقيَّد:

أمَّا المقيَّد فقد ارتبط تعريفه بالمطلق؛ لأنَّه نقيضه، وهو في اللغة يدور حول الرَّبْطِ أو التَّقييد بعقالٍ أو قيدٍ فيمنع من التَّحَرُّكِ الطَّبيعيّ(٤)، والمقيَّد هو موضع الخلخال من القدم للمرأة، أو هو الموضع الذي تقيد من خلاله الدَّابة، والقَيدُ: الرِّباط أو العِقال الذي يمنع من التَّصَرُّفِ، أو الشَّرطِ الذي يمنع الإطلاق؛ وقد استعير لكلِّ شيءٍ يُمْنَعُ وَيُحْبَسُ، وفي الحديث النَّبوي الشَّريف: "الإيمانُ قيدُ الفَتْكِ، لا يَفْتِكُ مؤمنٌ.."(٥)، ومن ثَمَّ

فهو يفيد بوجود عارضٍ يقلِّلُ من ذيوع المطلق، وحكمه يجب العمل بالقيد؛ إلا إذا قام دليل على نفيه أو إلغائه، أو ما يثبت حمله على المطلق؛ لأنَّه يجوز حمل المطلق على المقيَّد، والعكس، ولا يكون ذلك إلا بعد البحث عن دليل التَّقييد أو الإطلاق.

فالمقيَّد في اصطلاحِ الأصوليِّين يدورُ حولَ ما يلي:

(١)- اللفظ الذي يدلُّ على معيَّنٍ أو مُحَدَّدٍ، أو يدلُّ على غيرِ معيَّنٍ موصوفٍ بصفةٍ، أو مشروطٍ بشرطٍ.

(٢)- ما دلَّ على وصفِ مدلولِهِ المطلقِ بصفةٍ زائدةٍ عليه.

(٣)- أو ما دلَّ على الماهية بقيدٍ من قيودها.

والتعريف الأول يترجح لدى الباحث؛ لأنَّه أشْمَلُ وأجمعُ وأمنعُ؛ فَبِهِ يخرج كلُّ أجنبيٍّ عنه[٦].

ومن خلال ما سبق من تعريفاتٍ لغويَّةٍ واصطلاحيَّةٍ للمطلقِ والمقيَّد يجدرُ بالباحثِ أن يذكرَ أنَّ استعمال هذين المصطلحين في كتب الصَّرف والنَّحو لم يستعمل صراحة بهذين الاسمين، ولم يفرد لهما بابٌ فيهما، كما أُفرِدَ لهما في أصول الفقه، كما تبيَّنَ، وسيقوم الباحثُ بتطبيق هذين المصطلحين كما فُهِمَ من العِلْمين؛ أصول الفقه وأصول النَّحو والصَّرف على لاميَّة الأفعال في الصرف لابن مالكٍ في ضوء شرح ابن النَّاظم لها؛ ليكون جديدًا في بابه، وذلك بذكر الأمثلة والنماذج للأبنية الصرفية المطلقة والمقيَّدة من خلال لامية الأفعال لابن مالكٍ في ضوء شرح ابن النَّاظم لها، والوقوف على صور المقيَّد من هذه الأبنية، مع ذكر القيد أو الشرط الذي نبَّه عليه المصنِّف أو الشَّارح، وصور المطلق من تلك التصريفات التي لم تقيد، ولم تقم على شرطٍ صرفيٍّ.

ثانيًا: المعلَّق على شرطٍ، وغيرُ المعلَّق:

من صور المقيَّد من الأبنية الصرفية في هذه الدراسة ما عُلِّقَ على شرطٍ، وهذه الأبنية الصرفية لا تشملها القاعدة الصرفية إلا بوفرة هذا الشرط ووقوعه، أو القيد الذي تعلقت عليه الأبنية والتصاريف؛ فلا تحصل إلا به، ومن هذه الشروط والقيود التي منعت عموم القاعدة الصرفية وإطلاقها، وجريان حكمها على جميع الصيغ الصرفية،

والأبنية، والتصريفات، وهو ما يمكن أن نسميها بأسباب التَّقييد، ومن الأسباب المقيدة للقاعدة الصرفية بلامية الأفعال من خلال شرح ابنه لها ما يلي:

١- اللزوم.

٢- التعدية.

٣- المطاوعة.

٤- حروف العلَّة (واوية أو يائية الفاء، واوية أو يائية العين، واوية أو يائية أو ألفية اللام).

٥- حروف الحلق (حلقية الفاء - العين - اللام).

٦- التضعيف

٧- أفعال السجايا.

٨- أفعال القلوب.

٩- الدلالة على الأمراض.

١٠- الدلالة على العوارض (الصفات العارضة).

١١- الدلالة على الألوان.

١٢- الدلالة على الحركة أو السير.

١٣- الدلالة على المغالبة.

١٤- حركة الفاء أو العين.

وأما غيرُ المعلَّق على قيدٍ أو شرطٍ فهو المطلق الذي تشمل القاعدة الصرفية جميع أبنيته وصيغه، ولا يستثنى منها شيء؛ فهي قاعدة متسمة بالعموم والإطلاق.

ثالثًا: التعريف باللَّامية ومؤلفها وشارحها في سطور:

(أ)- اللَّاميَّة:

اللامية منظومة لَخَّصَ فيها ابن مالكٍ تصاريفَ الأفعالِ وأمثلتَهَا في مائةٍ وأربعةَ عَشَرَ بيتًا من بحرِ البسيط؛ المعروفِ ببحر التَّغَنِّي عند العرب، وقد نُسِبَتْ القصيدة لرَوِيِّهَا، وهو حرفُ اللَّام، ناقش فيها ابن مالكٍ أحوالَ الفعلِ وتصاريفِهِ ومصادره وبعض مشتقاته فيها، واستدرك فيها ما تركه من تلك التَّصاريف والأوزان

والآراء والقواعد الخاصة بالأفعال وما يتفرع عنها في ألفيته المشهورة بالخلاصة بسبب الإيجاز والاختصار، وذلك بأسلوبٍ شائقٍ مُمَيَّزٍ مع استعمال الرَّمزية في بعض الجُمَل، وهذا يحتاج من الدارس جهدًا وانتباهًا وتركيزًا ومقدرةً لغويَّةً فائقةً.

وقد امتازت هذه المنظومة بما يلي:

١- إفراد الأفعال بالتَّأليف؛ حيث كانت لبنةً لبناء مدرسة في دراسة الأفعال وحدها، وإنْ كان قد سُبِق ببعض المؤلفات؛ ككتاب الأفعال لابن القوطية وابن القطاع وغيرهما.

٢- إفراد الأفعال بالتَّأليف والبحث، ولم يذكر من الأسماء إلا ما كان متعلقًا بها، وهذا يلفت النظر إلى التآليف المتخصصة في كلِّ بابٍ من أبواب الصَّرف أو النَّحو على حِدَةٍ، فيمكن أنْ يظهرَ بعد ذلك متون في الأسماء، والمشتقات، وأسماء الأفعال، والمنسوب، والمضاف، والإعلال، والإبدال، وغير ذلك من أبواب الصَّرف أو النَّحو.

٣- أسَّسَ ابن مالكٍ من خلال هذه المنظومة مدرسة تأليفية جديدة اسمها: "تصريف الأفعال".

٤- حصر ما يستثنى من تصاريف الأفعال وأوزانها في أمثلة وفروع ومحاولة تأويلها وتعليل خروجها عن أصولها، ليُمَكِّنَ الدَّارس من معرفة الفروع التي تخالف الأصول.

٥- حظِيَت هذه اللامية بالذُّيوع والانتشار؛ فاعتنى بها العلماء شرحًا وتعليقًا وتحشيةً وتوشيحًا وإضافةً وتحقيقًا واستدراكًا وضبطًا وتفسيرًا وإعرابًا، ونحو ذلك[٧].

مكوناتها وأبياتها وأبوابها وفصولها:

تتركب منظومة اللامية لابن مالكٍ من مُقَدَّمَةٍ وخمسةِ أبوابٍ وسبعةِ فصولٍ وخاتمةٍ في مائةٍ وأربعةَ عشرَ بيتًا، على هذا النَّحو[٨]:

١- مقدمة في أربعةِ أبياتٍ يستهلُّها في براعةٍ بالحمد، وبتعريف الفعل.

٢- باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه في ثلاثةٍ وعشرين بيتًا.

٣- فصل في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل من بيتين.

٤- باب أبنية الفعل المزيدِ من سبعة أبيات.
٥- فصل في المضارع من ستة أبيات.
٦- فصل في فعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ويتكون من أربعة أبيات.
٧- فصل في فعل الأمر من أربعة أبيات.
٨- باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، ويتكون من أحدَ عَشَرَ بيْتًا.
٩- باب في أبنية المصادر من سِتَّةَ عَشَرَ بيتًا.
١٠- فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي من اثني عَشَرَ بيتًا.
١١- باب في المفعَل والمفعِل بالفتح والكسر ومعانيهما في أربَعَةَ عَشَرَ بيتًا.
١٢- فصل في بناء المفعَلة وصفًا للمكان للدلالة على الكثرة في ثلاثةِ أبياتٍ.
١٣- فصل في بناء اسم الآلة من ثلاثةِ أبياتٍ.
١٤- الخاتمة، وجاءت في خمسةِ أبياتٍ.

(ب)- التعريف بالنَّاظم وابنه:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي نسبًا، الجيَّاني منشأً، الأندلسي إقليمًا، الدمشقي دارًا، الشَّافعي مذهبًا، ولد بمدينة جيَّان الأندلسية، ثُمَّ ارتحل إلى حَلَبٍ، ثم إلى دِمَشْقٍ، وظلَّ بها إلى أنْ تُوُفِّيَ بها لاثنتي عَشْرَةَ ليلةٍ خَلَتْ من شعبانَ لسنة اثنتين وسبعين وستمائة(ت:٦٧٢هـ)، وكان مالكيَّ المذهبِ كسائر المغاربة، ولما ارتحل إلى مصر ثُمَّ إلى الشَّام تَشَفَّعَ؛ فصار شافعيًّا، وكان رائدًا صاحبَ مدرسةٍ في اللُّغة والنَّحو والصَّرف والشِّعر، وله منهجٌ مميَّزٌ في النَّظم والتأليفِ، وكان من أحفظ أهل زمانه للُّغةِ والنَّحوِ والقراءاتِ؛ فكانت توضع له الألفاظ فيميز المستعمل منها والمهمل، وكان ابن مالكٍ إمامًا بارعًا في النَّحو والتَّصريف والقراءات، فكان بحرًا زاخرًا لا يجارى، وخيِّرًا وفيرًا لا يوارى، وعالِمًا غزيرًا لا يدارى، فكان يضرب به المثل في دقائق النَّحو وغوامض الصَّرف، حتى قيل عنه: ما ترك للنَّحو حرمة، وكان وحيد عصره في علوم اللسان، وكان إليه المنتهى في الغريب والشارد، وكان واسع الاطلاع على وحشي اللغة، وإمام القراءات وعللها، ونظم فيها دالية مرموزة في قدرِ الشَّاطبية، كما كان آية في الحديث، وكان يستشهد بالقرآن أوَّلًا؛ فإن لم يجد فيه ما يُطْلبُ عَدَلَ

إلى الحديثِ، ثُمَّ إلى الشِّعرِ، ثُمَّ إلى كلام العرب المنثور، ثم يلجأ إلى أمثلة النُّحاة، وأمثلته المصنوعة[٩].

وكان لابن مالكٍ ولدان؛ هما:

١- بدر الدين محمد، وكان إمامًا نحويًّا عارفًا ذكيًّا شافعيَّ المذهب، عالمًا بالنَّحو والصَّرف، وكان إمامًا حادَّ الخاطر في النَّحو، والمعاني، والفقه، والأصول، والبيان، والبديع، والعروض والمنطق، ولد بـ"جيان" الأندلسية، وهاجر دمشقًا مع والده، ثُمَّ وقع بينهما خلاف، فسكن بعلبك، وقرأ عليه جماعة منهم بدر الدين بن زايد، ولقب بابن النَّاظم، وهو الذي نحن بصدد شرحه للامية أبيه، الموسوم: "خلاصة الأقوال أو زبدة الأقوال على شرح لامية الأفعال"[١٠].

٢- تقي الدين؛ المُلَقَّبُ بالأسد، اختصر له والده الكافية الشافية في الخلاصة التي عرفت بالألفية، وأطلق عليها اسمه؛ فلقبها بـ"المقدمة الأسدية"، ولم يحذِق النَّحو، وكان طيَّب العودة، يقرأ بالظَّاهرية[١١].

وترك ابن مالكٍ جملة كبيرة في النَّحو والصرف واللغة، وعلى الرَّغم من سعة فنونه وعلومه وتبحره في كثير منها؛ إلا أنَّه كتب له القبول في النَّحو والصَّرف، فقد نَظَمَ كثيرًا من المتون والمؤلفات اللُّغوية والنَّحوية كالكافية والشافية والخلاصة واللامية التي اختارها الباحث لدراسة المطلق والمقيَّد فيها[١٢]، **ومن أشهر مؤلفات ابن مالكٍ:**

١ـ منظومة لامية الأفعال.

٢ـ ألفيته في النحو المسماة: "**الخلاصة**"، وقد اختصر فيها متن الكافية الشافية، لولده تقي الدين؛ الملقب بـ"الأسد".

٣. الكافية في النَّحو، والشَّافية في الصَّرف، وشرحهما.

٤ـ العمدة، وشرحه.

٥ـ وكمال العمدة وشرحه.

٦ـ الإعلام بمثلث الكلام.

٧ـ والتَّوضيح في إعراب مشكلات من الجامع التصحيح.

٨ـ والنَّظم الأوجز فيما يهمز، وشرحه.

٩. كتاب "الفوائد".

١٠. كتاب: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وشرحه.

١١. المؤصَّل في شرح المُفصَّل.

١٢. عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

١٣. تحفة المودود في المقصور والممدود.

١٤. إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف.

١٥. شرح الجزولية، وغير ذلك كثير؛ فليس هذه هي جميع مصنفاته؛ بل أشهرها، وقد جمع في تصنيفاته النَّحو والصرف والعروض والقراءات واللغة، وقد أحصى له بعض المحققين أكثر من خمسين مؤلفًا[١٣].

(ج)- أشهر شروح اللامية:

حظيت لامية الأفعال لابن مالكٍ بكثير من الشروح يأتي في مقدمتها شرح ابنه بدر الدين الملقب بـ"ابن النَّاظم"(ت:٦٨٦هـ)، وهو شرح موجز لطيف سماه: "زبدة الأقوال شرح لامية الأفعال"، وعليه يعتمد الباحث في هذه الدراسة، وفي ضوئه يستخرج المطلق والمقيَّد، والمعلَّق على شرط وغير المعلَّق من الأبنية الصرفية، وشرح جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق(ت:٩٣٠هـ)؛ الموسوم بـ"فتح الأقفال وحلِّ الإشكال بشرح لاميَّة الأفعال"، والمشهور بالشرح الكبير، وشرح الحسين بن مرداس السَّباعي؛ المسمى: "القبسُ الصَّرفي أو حلُّ الإشكال من لاميَّة الأفعال"، وشرح أحمد بن محمد الأمين بن أحمد المختار الجكني؛ المسمى: "عون المعين بشرح اللامية مع زيادات بحرق وابن زين"، وكتاب: "وشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرة في علم التصريف"، للشيخ محمد محفوظ بن الشيخ المسومي الموريتاني الشنقيطي، و"توشيح لامية الأفعال" للحسن بن زين القنانيّ الشنقيطي، ومعه زيادات بحرق الحضرمي، وشرح: "مناهل الرجل ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال" لمحمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري، وله أيضًا: "تحنيك الأطفال على لامية الأفعال"، وغيرها.

ومن تلك الشروح المختصرة التي توصلت إليها واعتمدت عليها في صناعة هذا الشرح الموجز ما يلي: الشرح الموجز المسمى: "مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال"، لـ"محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري"؛ المدرس بدار الحديث بمكة المكرمة، وله أيضًا عليها: "تحنيك الأطفال على لامية الأفعال"، والكتاب المسمى: "فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال"؛ المشهور بالشرح الكبير، بتحقيق الدكتور مصطفى نحاس بالكويت، وشرح: "عون المعين بشرح اللامية مع زيادات بحرق وابن زين"، لأحمد بن محمد الأمين بن أحمد المختار الجكني؛ المدرس بالمسجد الحرام بمكة المكرمة، وشرح: "خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال"، لبدر الدين ابن مالكٍ؛ الملقب بـ"ابن النَّاظم"، بتحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني بجامعة الأزهر، وشرح: "القبس الصرفي أو حلِّ الإشكال من لامية الأفعال"، للحسين بن مرداس السباعي، وكتاب: "وشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرة في علم التصريف"، للشيخ محمد محفوظ بن الشيخ المسومي الموريتاني الشنقيطي.

المبحثُ الأوَّلُ

صورُ المطلقِ من الأبنيةِ الصَّرفيَّةِ في اللاميَّة

كثيرةٌ تلك الأبنيةُ والصيغُ والتصريفاتُ التي جاءت في لاميَّة الأفعال لابن مالكٍ مطلقةً دون تقييدٍ، وغير معلقة على شرط أو قيد، وجاء حكمها مطلقًا، وأمثلتها كذلك دون شرطٍ أو قيدٍ أو استثناءٍ، وقد عَكَفَ الباحثُ عليها للوقوف على صورها وأحكامها وصيغها وأبنيتها وتصاريفها ومواضعها من اللَّامية، وفي هذا المبحث سوف يتبَيَّنُ كلُّ ذلك كما سيأتي:

أَوَّلًا: صورتا الفعل المجرد: ذكر ابن مالكٍ في باب أبنية الفعل المجرد أنَّ الفعل المجرد له صورتان في أربعة أوزان؛ الرباعي، وبناؤه:(فَعْلَلَ)، والثُّلاثي، وله ثلاثة أبنية: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ) بفتح العين، وهو الأوسع والأكثرُ، وبكسرها، وهو الذي يليه في السِّعة والاستعمال، وبضمِّها وهو أقلُّ هذه الصيغ الثلاثة سعةً وانتشارًا، أمَّا الرُّباعيُّ المجرَّدُ فهو أقلُّ من صيغ الثلاثيِّ جميعًا؛ قال ابن مالكٍ في لاميَّته:

بـ(فَعْلَلَ) الفعلُ ذو التَّجريدِ أو (فَعَلَا)**يأتي، ومكسورَ عينٍ، أو عَلَى (فَعُلَا)[١٤].

فالفعل المجرد بصورتيه؛ الرُّباعي والثُّلاثي يتركب من تلك الصيغ المذكورة دون تقييد أو اشتراط.

ثانيًا: صورة بناء الثلاثي المجرد مضموم العين: عند بناء المضارع من الفعل الثلاثي المجرد مضموم العين في الماضي ذكر ابن مالكٍ أنَّه يأتي المضارع منه مضموم العين أيضًا مطلقًا دون قيدٍ أو شرطٍ، نحو: (شَرُفَ يَشْرُفُ)، و(ظَرُفَ يَظْرُفُ)، ولم يأتِ على غير هذا البناء.

ثالثًا: مكسور العين في الماضي المقيد بالسماع مطلقًا: أمَّا مكسورُ العين في الماضي فقد جاء مقيَّدًا بالسَّماع، وله أكثَرُ من صورةٍ، وسيأتي في موضعه من المبحث الثَّاني الخاص بصور التَّقييد.

قال ابن مالكٍ:

والضَّمَّ من (فَعُلَ) الزمْ في المضارعِ، وافْـ**تَحْ موضِعَ الكسرِ في المبنيِّ مِنْ (فَعِلَا)[١٥].

رابعًا: إسناد الفعل لتاء الضمير ونونه: ومن المطلق ما جاء عند اتصال تاء الضمير ونونه بالفعل وحكمه إسكان الآخر؛ نحو: (ضربْتُ)، و(ضربْنَ)، وإنْ كان ثلاثيًّا معتلَّ العين وَجَبَ نَقْلُ حركتِها إلى الفاء فَتُسَكَّنُ وتحذَفُ بسبب سكون لام الفعل بعدها، وتخلُّصًا من لقاء الساكنين؛ نقول في (طال) و(خاف) و(هاب) و(باع) و(قال): (طُلْتُ) و(خِفْتُ) و(هِبْتُ) و(بِعْتُ) و(قُلْتُ).

قال النَّاظم:

وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلَاثِيِّ شَكْلَ عَيْنٍ إِذَا اعْـ**تَلَّتْ، وَكَانَ بِتَا الإِضْمَارِ مُتَّصِلًا.

أَوْ نُونِهِ، وَإِذَا فَتْحًا يَكُونُ فَعَذْ** مُ اعْتَضْ مَجَانِسَ تِلْكَ العَيْنِ مُنْتَقِلًا[١٦].

خامسًا: أبنية الفعل المزيد: ومن المطلق ما جاء في باب أبنية الفعل المزيد، وقد عرض لأوزانه مع التمثيل لكلِّ بناءٍ بصيغةٍ أو أكثر، وقد عرض ابن النَّاظم في الشرح لستة وأربعين بناءً مع التمثيل لها بصيغ مشهورة، وهي: **(أَفْعَلَ)** كـ(أَعْلَمَ) و(أَكْرَمَ)،

و(**فَاعَلَ**) كـ(ضَارَبَ) و(قَارَبَ) و(وَالَى)، و(**فَعَّلَ**) كـ(عَلَّمَ) و(كَلَّمَ)، و(**اسْتَفْعَلَ**) كـ(اسْتَخْرَجَ) و(اسْتَقَامَ)، و(**افْعَنْلَلَ**) كـ(اْحَرَنْجَمَ) و(ابْرَنْشَقَ)، و(**انْفَعَلَ**) كـ(انْفَصَلَ) و(انْدَثَرَ)، و(**افْعَالَّ**) كـ(احْمَارَّ) و(اصْفَارَّ)، و(**افْعَلَّ**) كـ(احْمَرَّ) و(اصْفَرَّ)، و(**افْعَيَلَّ**) كـ(اهْبَيَخَّ)، و(**افْتَعَلَ**) كـ(اعْتَدَلَ)، و(**تَفَعْلَلَ**) كـ(تَدَحْرَجَ) و(تَسَرْبَلَ) و(تَجَوْرَبَ) و(تَجَلْبَبَ)، و(**فَعْيَلَ**) كـ(عَذْيَطَ) و(رَهْيَأَ) و(طَشْيَأَ)، و(**افْعَوْعَلَ**) كـ(اغْدَوْدَنَ) و(اخْضَوْضَلَ) و(احْلَوْلَى)، و(**افْعَلَلَّ**) كـ(اشْمَعَلَّ) و(اسْبَطَرَّ) و(اسْمَغَدَّ)، و(**تَفَاعَلَ**) كـ(تَدَارَكَ)، و(تَغَاَفَلَ) و(تَوَالَى)، و(**تَفَعَّلَ**) كـ(تَعَلَّمَ) و(تَكَلَّمَ) و(تَوَلَّى)، و(**فَعْلَسَ**) كـ(خَلْبَسَ)، و(**سَفْعَلَ**) كـ(سَنْبَسَ)، و(**افْعَنْلَاً**) كـ(احْبَنْطَأَ)، و(**افْوَنْعَلَ**) كـ(احْوَنْصَلَ)، و(**افْعَنْلَى**) كـ(اسْلَنْقَى) و(احْرَنْبَى)، و(**تَمَفْعَلَ**) كـ(تَمَسْكَنَ) و(تَمَدْرَعَ)، و(**فَعْلَى**) كـ(سَلْقَى)، و(**فَعْنَلَ**) كـ(قَلْنَسَ)، و(**فَوْعَلَ**) كـ(جَوْرَبَ) و(حَوْقَلَ)، و(**فَعْوَلَ**) كـ(هَرْوَلَ) و(جَهْوَرَ)، و(**عَفْعَلَ**) كـ(زَهْزَقَ) و(دَهْدَمَ)، و(**هَفْعَلَ**) كـ(هَلْقَمَ)، و(**فَهْعَلَ**) كـ(رَهْمَسَ)، و(**افْوَعَلَّ**) كـ(اكْوَأَلَّ)، و(**تَفَهْعَلَ**) كـ(تَرَهْشَفَ)، و(**افْعَأَلَّ**) كـ(اجْفَأَظَّ) و(اجْفَأَلَّ)، و(**افْلَعَلَّ**) كـ(اسْلَهَمَّ)، و(**فَعْلَنَ**) كـ(قَطْرَنَ)، و(**تَفْعَلَ**) كـ(تَرْمَسَ)، و(**فَعْتَلَ**) كـ(كَلْتَبَ)، و(**فَعْمَلَ**) كـ(جَلْمَظَ)، و(**فَعْلَمَ**) كـ(غَلْصَمَ)، و(**افْعَمَلَّ**) كـ(ادْلَمَسَّ) و(اهْرَمَعَّ)، و(**افْعَنْلَلَ**) كـ(اعْلَنْكَسَ) و(اعْلَنْكَكَ)، و(**افْعَوَّلَ**) كـ(اعْلَوَّطَ)، و(اجْلَوَّذَ) و(اخْرَوَّطَ)، و(**افْعَوْلَلَ**) كـ(اعْثَوْثَجَ)، و(**فَيْعَلَ**) كـ(بَيْطَرَ)، و(**فَنْعَلَ**) كـ(سَنْبَلَ)، و(**فَمْعَلَ**) كـ(زَمْلَقَ)، و(**تَفَعْلَى**) كـ(تَسَلْقَى) [١٧].

سادسًا: زيادة أحرف المضارعة: ومن المطلق أيضًا ما جاء في فصل المضارع في حديث الشَّارح عن صياغة المضارع بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوَّله، وهذا الحرف إذا كان الفعل مبنيًّا للفاعل إمَّا مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا؛ فيضم باتفاق في الفعل الذي يكون ماضيه رباعيًّا بزيادة أو بدونها؛ نحو: (أكرم يُكرم)، و(عَلَّمَ يُعلِّمُ)، و(ضَارَبَ يُضَارِبُ)، و(دَحْرَجَ يُدحرِجُ). ويُفتَحُ عند الحجازيين ما ليس ماضيه رباعيًّا؛ نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، و(شَرِبَ يَشْرَبُ)، و(ظَرُفَ يَظْرُفُ)، و(تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ)، و(انطَلَقَ يَنْطَلِقُ)، و(اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ). ويُكْسَرُ عندَ غيرِ الحِجازِيِّينَ، وأوَّلُهُمْ بنو تميمٍ ما ليس ياءً مما كان ماضيه على (فَعِلَ) بكسرِ العَين، أو ما كان أوَّلُهُ همزةَ وصلٍ، أو تاءً مزيدةً، وما كان ياءً أو غيرَها من مضارع كـ(أَبَى)، و(فَعِلَ) مما فاؤه واو، ويفتح ما

سِوَى ذلك، ومن أمثلة ذلك: (تِنْطَلِقُ)، و(تِتَكَلَّمُ)، و(تِيبى)، و(تيجل) من (أَبَى) و(وَجِلَ)[١٨].

سابعًا: كسر حرف المضارع للفعل الزائد على ثلاثة أحرف: من المطلق أيضًا ما جاء في فصل "مضارع ما زاد على ثلاثة أحرفٍ"؛ حيث ذكر الشَّارح أنَّه يُكسَرُ ما قبل الآخر في مضارعِ ما زاد على ثلاثة أحرفٍ ما لم يكن أولُ ماضيه تاءً مزيدةً، نحو: (يُدَحْرِجُ)، و(يُقاتِل)، و(يَقتدِر)، و(يَستعجِل)، ومِمَّا يُكسر تقديرًا: (يَعِدُّ) و(يسترِدُّ)، و(يستقِيم)، و(يختَار)، و(ينقاد)، ويفتح ما كان أوَّلُهُ تاءً مزيدةً على الأصل، نحو: (يتعلَّم)، و(يتغافَل)، و(يتدحرَج)[١٩].

ثامنًا: ضم أول الماضي وكسر ما قبل الآخر للثلاثي الذي لم يسم فاعله: ما جاء في فصل ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ من ضَمِّ أولِ الماضي وكسر ما قبل الآخر مطلقًا، وضمِّ الأولِ وفتح ما قبل الآخر في المضارع، فإنْ كان الماضي الثلاثي معتلَّ العينِ فإنَّ حركةَ عينِهِ تنقل إلى الفاء، نحو: (قِيلَ) و(بِيعَ)، وفي المضارع: (يُقالُ) و(يُباعُ)[٢٠].

تاسعًا: صياغة الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة عند البصريين: ما جاء في فصل فعل الأمر، ذكر الشَّارح أنَّ فعلَ الأمرَ في المطلق يصاغُ بزنةِ المضارعِ المجزومِ بحذف حرف المضارعة مجعولًا مكانه إنْ بُنِيَ من أفعل همزته، أو من غيره، وسكن ثاني المضارع همزة وصل، ومقتصرًا على الحذف إنْ لَمْ يُبْنَ من ذلك، ومن ذلك: (اخْشَ)، و(ارْمِ)، و(اغْزُ)، و(أَكْرِمْ)، و(أَقِمْ)، و(اضْرِبْ)، و(انْطَلِقْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، و(عِدْ)، و(قُمْ)، و(دَحْرِجْ)، وَ(وَالِ)، و(اذْهَبْ) و(اعْلَمْ)، و(امْشُوا) و(ارْمُوا)، و(ارعَوْا)، وشَذَّ: (مُرْ) و(خُذْ) و(كُلْ) وأخواتها لكثرة الاستعمال ولا مانع من القياس[٢١].

عاشرًا: صور أبنية أسماء الفاعلين من الثلاثي: ما جاء في باب أسماء الفاعلين والمفعولين من صياغة اسم الفاعل من (فَعَلَ) مطلقًا ومن (فَعِلَ) المتعدي على (فَاعَلَ)، نحو: (ضَارِب)، و(قاتِل)، و(جالِس)، و(قاعِد)، و(لاقِم)، و(شارِب). ومن (فَعُلَ) بضم العين على (فَعْل) كـ(سَهْل)، و(صَعْب)، و(ضَخْم)، و(شَهْم)، وعلى فَعِيل كـ(ظَرِيف)، و(ضَعيف)، و(شَريف)، و(كَريم)، ويجيء على (أفْعَل) كـ(أخْرَق)، و(أحْمَق)، و(أشْنَع)، وعلى (فَعَال) كـ(جَبَان)، وعلى (فَعَل) كـ(بَطَل) و(حَسَن)، وعلى

(فُعَال) كـ(فُرَات) و(شُجَاع)، وعلى (فِعْل) كـ(بِدْع) و(طِفْل)، وعلى (فَعُول) كـ(حَصُور)، و(غَزُور)، و(عَرُوب)، وعلى (فُعْل) كـ(صُلْب) و(غُمْر)، وعلى (فاعِل) كـ(عاقِر) و(حامِض)، وعلى (فُعُل) كـ(جُنُب)، وعلى (فَعِل) كـ(فَطِن)، و(نَجِس).. وغير ذلك من الأوزان(٢٢).

ويأتي مطلقًا من مزيد الثلاثي على بناء المضارع بقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، نحو: (مُكرِم)، و(مُدحرِج)، و(مُنطلق)، و(مُتعلِّم)(٢٣).

<u>حَاديَ عَشَرَ</u>: حركة ما قبل الآخر في أسماء المفعولين: ما جاء في بناء أسماء المفعولين من الأفعال المزيدة، قال الشَّارح: "بناء اسم المفعول كاسم الفاعل إلا في كسر ما قبل الآخر فيفتح أبدًا "، وذلك نحو: (مُدحرَج)، و(مُكرَم)، و(مُنطلَق به)، و(مُتعلَّم)(٢٤)، ويصاغ من الثلاثي على (مفعول)، نحو: (مضروب)، و(معلوم)، و(مبعود عنه)، وقد عَدَلوا إلى بعض الصيغ والأبنية الأخرى، فاستغنوا بها عن اسم المفعول، كـ(فَعِيل)، نحو: (جَرِيح)، و(ذَبِيح)، و(أَسير)، و(قَتيل)، و(كَحيل)، و(خَصيب)، و(فَعَل) نحو: (نَفَضٍ)، و(قَبَضٍ)، وَ(نَجًا) بمعنى: (منفوض) و(مقبوض) و(منجُو)، و(فِعْل)، نحو: (طِحْن)، و(نِقْض)، و(نِسْي)، بمعنى: (مطحون)، و(منقوض)، و(مَنْسِي)، وكلُّ هذا مِمَّا يحفظُ، ولا ينقاس عليه، ولا يحلُّ محلَّ الفعلِ في العمل(٢٥).

<u>ثانيَ عَشَرَ</u>: أبنية مصدر الثلاثي المقيسة وغير المقيسة: ما جاء في باب المصادر نقل الشَّارح عن أبيه لمصدر الفعل الثلاثي تِسْعَةً وأربعين بناءً مع التَّمثيل لكلٍّ منها، ثم عَرَضَ بَابًا بعدها للمقيس والمسموع، والمقيس يدخل في البحث عندنا في باب المطلق، والمسموع الذي يقتصر فيه على ما نُقِلَ عن العرب الفصحاء فنورده في باب المقيَّد بالسَّماع، فأمَّا الأبنية التي ذكرها في المقيس فهي: (مَفْعَل)، و(فَعْل)، و(فُعُول)، و(فُعَال)، و(فَعَل)، و(فَعَالة)، و(فُعُولة)، و(فَعِيل)، و(فِعَال)، و(فِعَالة)(٢٦).

<u>ثالثَ عَشَرَ</u>: أبنية مصدر الثلاثة بقيد الدلالة على الصوت أو الحركة أو الحرفة مطلقًا: عقد ابنُ النَّاظم فصلًا للمقيس الذي يكثر في نوعٍ معيَّنٍ من الكلام، وهي صورة من المطلق، ومما جاء من هذا المقيس: ورود (فعيل) كمصدر للأفعال التي تدلُّ على

صوتٍ، كـ(صَهيل)، و(نَهيق)، و(نَعيق)، و(ضَغيب)، والأفعال التي تدلُّ على السَّيرِ كـ(رَحيل) و(وَئيد)، و(وَجيف)، و(ذَميل)، وجاءت (فِعَال) للأفعال التي تدل على فرار وشبهه، كـ(فِرار)، و(نِوار)، و(شِراد)، و(إباء)، و(جِماح)، و(قِماص)، و(فِعَالة) للأفعال التي تدلُّ على حِرفة، كـ(نِجارة)، و(حِدادة)، و(تِجارة)، و(خِياطة)، و(كِتابة)، و(وِلاية)، و(إمارة)، و(خِفارة)، و(جِباية)، وغيرها من الحِرَفِ[٢٧].

رابعَ عَشَرَ: بناء اسمي المرة والهيئة: في باب اسم المرة والهيئة ذكر أنَّ اسم المرة يصاغ من الثلاثي على (فَعْلةٍ) بفتح الفاء كـ(ضَرَبَه ضَرْبةً)، و(قَعَدَ قَعْدَةً)، و(لَقِيَهُ لَقْيَةً)، و(أَتَاهُ أَتْيَةً)، وأمَّا قولُهم: (لِقَاءَةً) و(إتيانَةً) فَشَاذٌّ، وإذا كان مصدره على (فَعْلةٍ) فيقتضي حينئذ قرينة، نحو: (رَحِمَهُ رحْمَةً وَاحِدَةً)، و(عَامَ عَيْمَةً وَاحِدَةً) [٢٨].

وذكر أنَّ اسم الهيئة يصاغُ من الثُّلاثي على (فِعْلةٍ) بكسر فائها ما لم يكنْ المصدرُ مبنيًّا عليها، يقال: (هو حَسَنُ القِعْدَةِ والجِلسَةِ والمِشية والطِّعمةِ)، و(بئست المِيتةُ والقِتلةُ)؛ حيث يراد من الفعل في هذا الموضع الهيئة والنوع من الفعل، وليس حقيقة الحدث، فالمعنى المقصود من المثالين السَّابقين هو حسن الهيئة من القُعُود والجُلُوس والمَشْي والطَّعْم، وقبحُ الهيئةِ من المَوْتِ والقَتْلِ، وإذَا كانَ المصدرُ على (فِعْلَةٍ) وَجَبَتْ القرينةُ للدِّلالةِ على الهيئة، كما تقول: (حَمَيْتُهُ حِمْيَةَ المريضِ، أو نوْعًا من الحِمْيَةِ)، و(نَشَدْتُهُ نِشْدَةَ النَّفِيسِ، أوْ نَوْعًا من النِّشْدَةِ)، وكذلك إذا كان الفعل غيرَ ثلاثي، نحو: (أكرمْتُهُ إكرامَ الصَّدِيقِ، أو نَوْعًا من الإكرامِ)، وقولهم: (اخْتَمَرَ خِمْرةً حَسَنَةً) فَشَاذٌّ[٢٩].

قال النَّاظم:

لِمَرَّةٍ فَعْلَةً، وَفِعْلَةً وَضَعُوا * * *لِهَيْئَةٍ –غَالِبًا– كَمِشْيَةِ الْخُيَلَا[٣٠].

خَامِسَ عَشَرَ: أبنية مصادر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف وجريانها على القياس: في باب المصادر القياسية لِمَا زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ أنَّه يكسر ثالثها ويزاد ألفٌ قبل آخره إذا كان أول فعله الماضي ألف وصل، نحو: (انطلاق)، و(احتمال)، و(استخراج)، و(احرنجام)، و(احمرار)، ويستثنى من ذلك ما كان على (استفعل) مما عينه معتلة؛ فيجيء المصدر منه على بناء نظيره من الصحيح، فيلتقي –حينئذ– أَلِفَان، الألف التي

عين الفعل المبدلة، والألف الزائدة قبل آخره؛ فتحذف الثانية منهما، ويعوض عنها بتاء في آخره، نحو: (استقامة)، و(استعانة)،والأصل: (استقوام)، و(استعوان)[٣١].

وكلُّ ما كان أوله همزة يجيء مصدره على ما ذكر إلا ما كان على بناء (افْعَلَلَّ) فإنَّ المصدر منه على (افعلَّال)، وقد يأتي على (فُعَلِّيلة)، نحو: (اقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا وقُشَعْرِيرَةً)، و(اطْمَأَنَّ اطْمِئْنَانًا وطُمَأْنِينَةً)[٣٢].

ويبنى المصدر من الأفعال التي تبدأ بتاء مزيدة بضم ما قبل الآخر إن كان صحيحًا، وبكسره إن كان معتلًّا، فمن الصحيح: (تَعَلَّمَ تعلُّمًا)، و(تَغَافَلَ تَغَافُلًا)، و(تَدَحرَجَ تدَحرُجًا)، ومن المعتل: (تَوَلَّى تَوَلِّيًا)، و(تَوَالَى تَوَاليًا)، و(تَسَالَى تَسَالِيًا)، و(تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا)، والقياس: (تولُّيًا) و(توالُيًا) و(تسالُيًا) و(تسلقُيًا)؛ فأبدلت الضمةُ كسرةً؛ لئلَّا يخرج إلى ما لم يتكلم به العرب، وهو أنْ يكونَ آخرُ الاسمِ واوًا مسبوقةً بضَمَّةٍ، وَنَدَرَ مجيءُ مصدر (تَفَعَّلَ) على (تِفِعَّال)، نحو: (تَحَمَّلَ) على (تِحِمَّال)، و(تَمَلَّقَ) على (تِمِلَّاق)، قال الشَّاعر:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبٌّ عَلَاقَةٍ***وَحُبٌّ تِمِلَّاقٍ وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ[٣٣].

كما نَدَرَ مجيءُ مصدر (تَفَاعَلَ) على (فِعِّيل)، نحو قولهم: (تَرَامَوْا رِمِيًّا)؛ أي: ترامِيًا[٣٤].

قال النَّاظم:

بِكَسْرِ ثَالِثِ هَمْزِ الوَصْلِ مَصْدَرُ فِعْ***لٍ حَازَهُ مَعْ مَدٍّ مَا الأَخيرُ تَلَا

وَاضْمُمْهُ مِنْ فِعْلٍ التَّا زِيدَ أَوَّلُهُ *** وَاكْسِرْهُ سَابِقَ حَرْفٍ يَقْبَلُ العِلَلَا[٣٥].

المبحث الثاني

صور المقيَّد من الأبنية الصرفية في اللَّاميَّة

كثيرةٌ تلك الأبنية والصيغ والتصريفات التي جاءت في لاميَّة الأفعال لابن مالكٍ مُقيَّدةً بشرطٍ وَتَعَلَّقَ حكمُها عليه، ويمكن حصرُها وتصنيفُها وتقديمُها على هذا النَّحو:

أَوَّلًا: المحكوم عليه بالشُّذوذ: يصاغ المضارع من الثُّلاثي المجرد مكسور العين في الماضي بفتح موضع الكسر؛ أي: بفتح العين قياسًا، كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ)، و(سَلِمَ يسْلَمُ)، ويشِذُّ من ذلك موضعان؛ **الأول:** ما تكسر في مضارعه العين مع مجيء الفتح، وهو الأصل، وهذا في تسعة صيغ: (حَسِبَ يحسِب ويحسَب)، و(وغِر صدرُه يغِر ويوْغَر)، و(وحِر يحِر ويوحَر)؛ إذا توقَّدَ غيظًا، و(نعِم ينعِم وينعَم)، و(وبئِس يبئِس ويبأَس)؛ أي: ساءت حالتُه، و(يئِس ييئِس ويأَس)؛ انقطع أمله ورجاؤه، ويئِس الشيءَ: علمه، و(ولِه يلِه ويوْلَه)؛ أي: ذهب عقله، و(يبِس ييبِس ويبَس)، و(وهِل يهِل ويوهَل في الشيء) إذا جَبُن عنه أو نسيه[٣٦]. **والثَّاني:** ما تكسر عينُ مضارعه مع عدم مجيء الأصل (الفتح)، وهذا في ثمانية صيغ: (ورِث يرِث)، و(ولِي الأمرَ يلِي)، و(ورِع يرِع)، و(ومِق الشيء يمِقه مِقَةً)؛ إذا أحبه، و(وفِق الفرسُ يفِق)، و(وثِق به يثِق)، و(وريَ المخُّ يَرِي)؛ إذا اكتنز وكثُر واشتَدَّ، و(وَرِيَ الزَّندُ يَرِي) في بعض اللغات التي تداخلت[٣٧].

ومما شذَّ أيضًا بنصِّ تعبير ابن النَّاظم من الثُّلاثي المتعدي المضعف مفتوح العين الفعل (حَبَّ) وحده حين جاء بالكسر في عين مضارعه؛ تقول: (حَبَّه يَحِبُّه) بالكسر، والمعنى: (أَحَبَّهُ)، وعليها قراءة أبي رَجَاءٍ العُطَارديّ: ﴿فاتبعوني يَحِبُّكم الله﴾ [٣٨].

قال ابن مالكٍ:

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ: (حَبَّهُ)، وَعِ ذَا * *وَجْهَيْنِ: (هَرَّ)، وَ(شَدَّهُ)، (عَلَّهُ) عَلَلًا[٣٩].

ومما حُكِمَ عليه بالشُّذوذ أيضًا ما جاء في باب ما يأتي على (مَفْعَل)، وعلى (مَفْعِل)، وعلى (مَفْعَلة) من المصادر وأسماء الزَّمان والمكان؛ قال ابن النَّاظم: يقال في المكان: مزَلَّةُ أقدامٍ، ومزِلَّة؛ فالكسر هو القياس، والفتح شاذ.. وشَذَّ الكسر في المصدر من: (رَفَقَ)، و(عَصَى)، و(كَبِرَ)، وفي اسم المكان من: (سَجَدَ)، و(أَوَيتُ) الإبلَ إذا ضممتُها؛ فيقال: (المَرفِق)، و(المعصِية)، وعلاه (المَكبِرُ)، وهو في (المسجِد)،

و(مَأوِي) الإبل، وبالفتح لغير الإبل.. وشَذَّ الكسرُ في المصدر من (أَوَى) له إذا رقَّ، و(غَفَرَ) و(عَذَرَ) و(حَمِيَ)؛ إذا أنِفَ، و(رَزَأَه) إذا أصابه بمصيبة؛ فقيل فيهن: (المأوية)، و(المغفرة)، و(المعذرة)، و(المحمِية)، و(المرزِئة)، وَضَرَبَ للشَّاذِّ من (مَفْعِل) و(مَفْعِلة) للمصدر واسم المكان أمثلةً كثيرةً، وقد أغنى ما مثَّلنا به منها عن حصرها[٤٠].

وفي باب المقيس من المصدر، واسمي الزمان والمكان من معتل العين بالياء، يأتي المصدر منه على (مفعَل) بالفتح، ويأتي اسم الزمان والمكان على (مفعِل) بالكسر، نحو: (المَقيل)، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذٌّ، كـ(المَحِيضِ)، وهو في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [٤١]، ودليله التذكير[٤٢].

ثانيًا: المعلَّق على حرف علة أو على التضعيف: يأتي المضارع من (فَعَلَ) المفتوح العين بكسر عينه بشرط واحد ممَّا يلي:

١- أنْ تكونَ فاؤه واوًا، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَقَدَ يَقِدُ)، وكان الأصلُ ينبغي أنْ يكون على (يوعِد)، و(يوقِد)؛ فاستُثْقِلَ وقوعُ الواو ساكنةً مكتنفةً بين عدوتيها؛ الياءِ والكسرةِ؛ فَحُذِفَتْ، وَحُمِلَ على ذي الياء بقية الصيغ من الأمر والمصدر؛ فقيل في المضارع للمتكلم (أَعِدُ) و(نَعِدُ)، وللمخاطب والغائبة (تَعِدُ)، وفي الأمر (عِدْ)، وفي المصدر (عِدَةٌ)، وحُمِلَ كلُّ هذا على (يَعِدُ).

٢- أو أنْ تكون عينُه أو لامُه ياءً، نحو: (كَالَ يكِيلُ)، و(مَالَ يمِيل)، و(رَمَى يَرْمِي)، و(حَمَى يحْمِي).

٣- أو يكون مُضَعَّفًا، ولم يُنبَّهْ عَلَى مجيئه بالضمّ، نحو: (حنَّ يَحِنُّ)، و(أنَّ يئِنُّ) باستثناء ما نُبِّهَ عليه بالضمّ إذا كان متعدِّيًا، نحو (جَلَّ يجُلُّ)، و(طَلَّ يطُلُّ) بالضَّمّ؛ ومثل هذا ما قد نبه عليه الناظم، وذكر هذه الفروع بنصها في لاميته.

قال ابن مالكٍ:

ذُو الواوِ فَاءً، أو اليَا عَيْنًا، اوْ كَـ(أَتَى) *** كَذَا المُضَاعَفُ لازمًا كَـ(حَنَّ)، طَلَا.

وَضُمَّ عيَن مُعَـدَّاهُ، وَيَنْـــــــدُرُ ذَا *** كَسْـــــــرٍ كَمَا لَازِمِ ذَا ضَمٍّ احْتَـمَـلَا.

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ: (حَبَّهُ)، وَعِ ذَا *** وَجْهَيْنِ: (هَرَّ)، وَ(شَدَّهُ)، (عَلَّهُ) عَلَلَا.

وَ(بَتَّ) قَطْعًا، وَ(نَمَّ)، وَاضْمُمَنْ مَعَ الْـ *** لُزُومِ في: (امْرُرْ) بِهِ، وَ(جَلَّ) مِثْلُ (جَلَا)[٤٣].

ويأتي المضارع من (فَعَلَ) مضمومَ العين في المضارع لا غيرُ إذا كانت عينه أو لامه واوًا لمناسبتها، وذلك نحو: (قَالَ يقُولُ)، و(صَامَ يصُومُ)؛ لأنَّ عينهما واو، و(غَزَا يَغْزُو)، و(دَعَا يَدعُو)؛ لأنَّ لامَهما واوٌ.

قال ابن مالكٍ في اللامية:

عَيْنًا لَهُ الوَاوُ أَوْ لامًا يُجَاءُ بِهِ *** مَضْمُومَ عَيْنٍ، وَهَذَا الحُكْمُ قَدْ بُذِلَا.

لِمَا يَدُلُّ عَلَى فَخْرٍ، وَلَيْسَ لَهُ ** دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ العَيْنِ، نَحْوُ: (قَلَا)[٤٤].

ثالثًا: المعلَّق على التَّعدية والتَّضعيف: قال الشَّارح: يجب ضم عين مضارع (فَعَلَ) من المضاعف المتعدي؛ فيأتي على (يَفْعُلُ)، نحو: (سَلَّ الشيءَ يَسُلُّهُ)، و(حَلَّهُ يَحُلُّهُ)، وقد جاء الشَّارح في المثالين بهاء المفعول به، وهي دليلُ الفعلِ المتعدي، ثم قال: ويندر الكسر في بعض منها، كما يندر الضم في اللازم منها، وأراد أنه هذه أمثلة وفروع تحفظ، ولا ينبغي القياس عليها، ثم بين هذا النادر المحفوظ في الأبيات التالية، التي سنذكرها في الفرع التالي[٤٥].

رابعًا: المقتصرُ فيه على المسموع النَّادر: نَبَّه الشَّارح نقلا عن أبيه أنَّ الكسر في عين المضارع من (فَعَلَ) المتعدي المضاعف نادرٌ، كما نَدَرَ الضَّمُّ من (فَعَلَ)، اللازم، وكلُّ هذا محفوظ بالسَّماع، وقد أورد المصنِّف ما هو مقيَّدٌ بالسَّماع من تلك الصيغ في قوله:

فَذُو التَّعَدِّي بِكَسْرٍ: (حَبَّهُ)، وَعِ ذَا ****وَجْهَيْنِ: (هَرَّ)، وَ(شَدَّهُ)، (عَلَّهُ) عَلَلَا.

وَ(بَتَّ) قَطْعًا، و(نَمَّ)، وَاضْمُمَنْ مَعَ الْـ**لُزُومِ في: (امْرُرْ بِهِ)، وَ(جَلَّ) مِثْلُ جَلَا[٤٦].

فشذَّ الفعل (حَبَّ) وحده بالكسر في مضارعه؛ تقول: (حَبَّه يَحِبُّه) بالكسر، والمعنى: (أَحَبَّهُ)، وعليها قراءة أبي رَجَاءٍ العُطَارديّ: ﴿فاتبعوني يَحِبُّكم الله﴾ [٤٧].

وما جاء في البيت سوى هذا الفعل ففيه لغتان؛ الكسرُ شذوذًا، والضمُّ على القياس، وهي خمسة صيغ ماضية لخمسة أفعال، وصيغها: (هَرَّ الشيء يهُرُّه ويهِرُّه)، و(شدَّ المتاعَ يشُدُّه ويشِدُّه)، و(عَلَّهُ بالشَّرابِ يعُلُّهُ ويعِلُّه عَلَلًا)؛ أي: سَقَاه بعد نَهَلٍ منه، و(بتَّ الحُكمَ أو الطَّلاقَ أو الأمرَ يبُتُّهُ وَيَبِتُّه)؛ أي: قَطَعَهُ، و(نَمَّ الحَدِيثَ ينُمُّهُ وَينِمُّه) إذا وَشِيَ

بِهِ، ثُمَّ ذكر ما يَنْدُرُ ضَمُّ عينِهِ في المضارع مع (فَعَلَ) اللَّازم، نحو: (مرَّ يمُرُّ)، و(جلَّ يجُلُّ) [٤٨].

ومن المسموع ما جاء في باب المصادر بعد أنْ عَقَدَ ابنُ النَّاظم فصلا للمسموع والمقيس من مصادر الثلاثي، وقد أورد الباحث ما جاز القياس عليه في باب المطلق من هذا البحث، وبقي ما هو مقصور على السَّماع، وقد أورده الشَّارح في الأبنية التالية:

جاء المصدر مسموعًا لا يداخله القياس من (فَعَلَ) المتعدي على (فَعَلٍ) كـ(طَلَب)، و(فِعال) كـ(حِجَاب) و(نِكَاح)، و(فُعُول) كـ(وُرُود) و(جُحُود)، و(فِعْل) كـ(ذِكْر)، ومن (فَعَلَ) اللازم على (فَعْلٍ) كـ(عَجْزٍ)، وعلى (فُعْل) كـ(مُكْث)، وعلى (فُعْلان) كـ(رُجْحان)، ومن (فَعِل) المتعدي على (فُعُول) كـ(لُزُوم) و(نُهُوك)، وعلى (فَعَل) كـ(عَمَل) و(سَخَط)، وعلى (فُعْل) كـ(شُرْبٍ) و(وُدٍّ)، وعلى (فِعْل) كـ(عِلْم) و(حِفْظ)، ومن (فَعِلَ) اللازم على (فَعْلٍ) كـ(يَأسٍ)، وعلى (فُعْل) كـ(زُهْد)، وعلى (فَعالٍ) و(فَعالَةٍ) كـ(سَآمٍ) و(سَآمَةٍ)، وَ(سَقَامٍ) وَ(سَقَامَةٍ)، وعلى (فَعْلَةٍ) كـ(غَيْرة) و(حَيْرة) ومن (فَعُلَ) اللازم بضم العين على (فِعَلٍ) كـ(صِغَر) و(كِبَر)، وعلى (فَعْلة) كـ(كَثْرة)، وعلى (فُعْلٍ) كـ(ضُعْفٍ) و(جُبْنٍ)، وعلى (فَعَلٍ) كـ(كَرَم)، وهذا كلُّه من المحفوظ الذي لا قِيَاسَ لَهُ[٤٩].

<u>خامسًا</u>: المعلَّق بالإحصاء والحصر: قام المصنِّف في اللامية بحصر نوعين من الأفعال، وهما:

الأول: مفتوح العين في الماضي المضعف الذي جاء مضارعه بالضَّم فقط، وقد حصرها المصنِّف في ثمانية وعشرين صيغةً، وهي: (مَرَّ يَمُرُّ)، و(جَلَّ الرجلُ يجُل عن منزلته) بمعنى: جلا؛ أي أخلاه، و(وهَبَّت الريح تَهُب)، و(وذرَّت الشمسُ تَذُرُّ)؛ أي: طلعت، و(أَجَّت النارُ تؤُجُّ أجيجًا)؛ أي: صوتت، وأَجَّ الرجلُ؛ أي: أسرع، و(كَرَّ يكُر)؛ أي: رجع، و(هَمَّ به يهُمُّ): قصده بهمَّة، و(عَمَّ النَّاب يعُمُّ) إذا طال، و(زَمَّ بأنفه يزُمُّ زَمًّا) إذا تكبَّر، و(سَحَّ المطرُ والدمعُ يسُحُّ): إذا نَزَل بكثرة، و(مَلَّ يَمُلُّ) إذا ذَمَل؛ أي: أَسْرَعَ، و(ألَّ اللونُ يؤُلُّ أَلًّا وأَلَلًا)؛ أي: صَفَا وبَرَقَ، و(ألَّ الإنسان أليلا): صوَّت، و(شكَّ في الأمر يشُكُّ)، و(أبَّ يؤُبُّ أبًّا وأبَابًا): تهيأ للذهاب، و(شَدَّ يشُدُّ شَدًّا): عدا، و(شَقَّ عليه

الأمرُ يشُقُّ مشقة): أَضَرَّ به، و(خَشَّ في الشيء يخُشُّ خشاًّ): إذا دخل فيه، و(غلَّ فيه يغُلُّ): غَشَّ، و(قَشَّ القومُ يقشُّون قشًّا): حَسُنَت حالهم بعد بُؤسٍ، و(جَنَّ عليه الليل يجُنُّ جِنانًا وجُنانًا): ستره، و(رَشَّ المُزن يرُشُّ): إذا أمطر، و(وطشَّ يطُشُّ): ندَّى وأمطر، و(ثَلَّ الحيوان يثُلُّ ثلًّا): راث، و(طلَّ دمه يطُلُّ طلًّا): إذا هُدِرَ، و(خَبَّ الفرسُ يخُبُّ خَبًّا وخَبيبًا): إذا مشى دون الإسراع، وخبَّ النباتُ: طَالَ، و(كَمَّ النخلُ يكُمُّ كمومًا وكَمًّا): إذا أطلع، و(عسَّت الناقة تعُسُّ عسًّا وعَسيسًا)؛ أي: رَعَت وحْدَها، و(قسَّت الناقةُ تَقُسُّ): رَعَت مُنْفَرِدَةً، وقد وجد الباحث أنَّ الشَّارح لم يسه قط في حصر الأمثلة، وإن كثرت؛ فذكر أنَّها ثمانية وعشرون صيغة، وبالحصر تبين أنَّها كذلك.

والثَّاني: مفتوح العين في الماضي المضعَّف الذي جاء مضارعه بالضَّم والكسر؛ فجاز فيه الوجهان، وذلك في ثماني عشرة صيغة، هي: (صَدَّ عن الشيء يصُدُّ ويصِدُّ): أعرض، و(أثَّ النَّباتُ والشعرُ يؤُثُّ ويئِثُّ أثًّا وأثاثًا) إذا كثر والتفَّ، و(خَرَّ الشيءُ يخُرُّ ويخِرُّ خُرورًا): سقط، و(حدَّت المرأةُ على زوجِها تحُدُّ وتحِدُّ حِدادًا): تركت الزينة بسبب موته حُزنًا عليه، و(ثَرَّت العينُ تثُرُّ وتَثِرُّ ثَرارةً وثُرُورَةً وثَرًّا): غَزُرَت، وثَرَّت الناقة كذلك، و(جَدَّ في الأمرِ يجُدُّ ويجِدُّ جِدًّا): إذا عَزَمَ عليه وقَطَعَ به، و(تَرَّت النَّواةُ تَتُرُّ وتَتِرُ تُرُورًا): وَثَبَت، و(طَرَّت اليدُ تَطُرُ وتَطِرُ طُرورًا): طارت عند قطعها، و(دَرَّت النَّاقةُ تَدُرُ وتَدِرُ دَرًّا): جرى لبنُها كثيرًا، ودَرَّ اللبنُ كذلك إذا كَثُرَ، و(جَمَّ الشَّيءُ يَجُمُّ ويَجِمُّ جِمَامًا وجُمومًا)؛ أي: كَثُرَ، و(شَبَّ الحِصانُ يشُبُّ ويشِبُّ شَبَابًا وشَبيبًا): إذا ارتَفَعَ على رجليه، و(عَنَّ الشَّيءُ يَعُنُّ ويَعِنُّ عنًّا وعُنُونًا): إذا عَرَضَ، و(فَحَّت الأفعى تَفُحُّ وتَفِحُّ فَحيحًا وفُحُوحًا): صوتت بفيها، و(شَذَّ الصَّبيُّ يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذُوذًا): إذَا انفرد، و(شَحَّ يَشُحُّ ويَشِحُّ شَحًّا): بَخِلَ، و(شَطَّت الدَّارُ تَشُطُّ وتَشِطُّ شُطُوطًا): إذا بَعُدت، و(نَسَّ الخُبْزُ واللحمُ ينُسُّ ويَنِسُّ نَسًّا): إذا يَبُسَ، و(حَرَّ النَّهارُ يحُرُّ ويحِرُّ)؛ أي: حَمِيَت شمسُه.

وقدْ وَرَدَ هَذا في لاميَّته في هاتيك الأبيات:

(هَبَّتْ)، وَ(ذَرَّتْ)، وَ(أَجَّ)، (كَرِّ)، (هَمِّ) بِهِ***وَ(عَمَّ)، (زَمَّ)، (سَحَّ)، (مَلَّ)؛ أَيْ: ذَمَلَا.

وَ(أَلَّ) لَمْعًا وَصَرْخًا، (شَكَّ)، (أَبَّ)، وَ(شَذْ***دَ)؛ أَيْ: عَدَا، (شَقَّ)، (خَشَّ)، (غَلَّ)؛أيْ: دَخَلَا[٥٠].

وَ(قَشَّ) قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ (جَنَّ)، وَ(رَشْـ***شَ) المُزْنُ، (طَشَّ)، وَ(ثَلَّ) أَصْلُهُ: ثَلَلَا.
أَيْ: رَاثَ، (طَلَّ) دَمٌ، (خَبَّ) الحِصَانُ، وَنَبْـ***ـتٌ، (كَمَّ) نَخْلٌ، وَ(عَسَّتْ) نَاقَةٌ بِـ"خَلَا".
(قَسَّتْ) كَذَا، وَعِ وَجْهَيْ (صَدَّ)، (أَثَّ)، وَ(خَرْ***رَ) الصَّلْدُ، (حَدَّتْ)، وَ(ثَرَّتْ)، (جَدَّ) مَنْ عَمِلَا.
(تَرَّتْ)، وَ(طَرَّتْ)، وَ(دَرَّتْ)، (جَمَّ)، (شَبَّ) حِصَا***نٌ، (عَنَّ)، (فَحَّتْ)، وَ(شَذَّ)، (شَحَّ)؛ أَيْ: بَخِلَا.
وَ(شَطَّتْ) الدَّارُ، (نَسَّ) الشَّيْءُ (حَرَّ) نَهَا***رٌ، وَالمُضَارِعُ مِنْ: فَعَلْتَ إِنْ جُعِلا[٥١].
<u>سادسًا</u>: المعلَّق على دلالة المغالبة: إذا كان الفعل دالًّا على مغالبة في صفةٍ للافتخار، وليست فاؤه واوًا، ولا عينُه ولا لامه ياءً؛ حتى لا يقع أحد هذين الحرفين مكتنفًا بين عدوتيه، تأتي عين مضارعه مضمومة، نحو: (سابقني فسبقته فأنا أسبُقُه)، و(جالدني فجلدته فأنا أجلُدُه)، و(خاصمني فخصمته فأنا أخصُمُه).
أما إذا كانت فاؤه واوًا، أو عينه أو لامه ياءً وَجَبَ كسر العينِ في المضارع حتى لا يَقَعُ أحدُ هذين الحرفين مكتنفًا بين حركتين ليستا من جنسه، ومِنْ ذلك: (واعدني فوعدته فأنا أعِدُه)، و(بايعني فبِعته فأنا أبِيعُه)، و(قالاني فقليته فأنا أقلِيه) بكسر العين لُزُومًا في جميع ما سبق.
وللكسائي قيدٌ آخرُ في نحو هذه التصاريف، وهو أنَّ هذه الأفعال الدَّالة على المغالبة يمنع من ضم عين المضارع منها استحقاق الفتح، إذا كانت عينُ هذه الأفعال أو لامها حرفًا من أحرف الحلق الستة المعروفة، كما يمنع من الفتح أيضًا عنده استحقاق الكسر، لكون الفاءِ واوًا، أو العينِ أو اللامِ ياءً لذاتِ العلَّة، وهي وقوعُ حرفُ العلَّة بين حركتين ليستا من جنسه، ومن أمثلة الكسائي: (فاهمني ففهِمته فأنا أفهَمُه) بالفتح، و(هازأني فهزأْتُه فأنا أهزُؤُه) بالضم، و(صارعني فصرَعته فأنا أصرَعُه) بفتح العَيْنِ عنده.
ومذهبُ غيرِه أنَّه لا أَثَرَ لحرفِ الحلق في ذلك، وعلى ذلك جمهور النُّحاة والصَّرفيِّين، ودليل صحة مذهبهم قول العرب: (شاعَرَني فشَعَرتُه فأنا أشْعُرُه) بضَمِّ عَيْنِ المضارع.
وفي هذا قال النَّاظم:

وَفَتْحُ مَا حَرْفُ حَلْقٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ *** عَن الكِسَائيّ في ذَا النَّوعِ قَدْ حَصَلَا[٥٢].

وما ليس للغلبة والمفاخرة من فعل الحلقي العين أو اللام فقد أجمع العلماء على أنَّ حقَّ عينِ مضارِعِه الفتحُ شريطة ألا يكون مضعَّفًا، مثل: (شَحَّ)، و(سَحَّ)، و(دَعَّ)، و(كَعَّ)، أو كان مشتهرًا بكسرٍ في عينِ مضارعِهِ، أو بضمِّها، نحو: (نَأَمَ ينْئِم)، و(هَنَأَ يهْنِئُ)، و(رَجَعَ يرجِع)، بالكسر، و(قَعَدَ يقْعُدُ)، و(شَخَبَ يشْخُبُ)، و(بَرَأَ يبْرُؤُ)، و(صَلَحَ يصْلُحُ)، و(نَفَخَ ينْفُخُ) بالضَّمِّ. قال ابنُ النَّاظم في الشَّرح: "فهذا ونحوُه يحْفَظُ، ولا يُعَدَّى به السَّماع، وما لا يشتهر بأحد هذين الأمرين فقياسه الفتح، نحو: (سَأَلَ يسْأَلُ)، و(ثَأَرَ يثْأَرُ)، و(ذَهَبَ يذْهَبُ)، و(بَعَثَ يبْعَثُ)، و(فَخَرَ يفخَرُ)، و(فَغَرَ يفْغَرُ)، و(نَحَرَ ينْحَرُ)، و(قَرَأَ يقْرَأُ)، و(بَدَأَ يَبْدَأُ)، و(قَلَعَ يقْلَعُ)، و(نَزَعَ يَنْزَعُ)، و(كَلَحَ يَكْلَحُ)، و(فَسَخَ يفْسَخُ)"[٥٣].

قال النَّاظم:

في غَيْرِ هَذَا الَّذِي الحَلْقِيّ فَتْحًا أَشِعْ ****** بِالاتِّفَاقِ كَـ"آتٍ" صِيغَ مَنْ سَأَلَا.

إِنْ لَمْ يُضَاعَفْ، وَلَمْ يَشْتَهِرْ بِكَسْرَةٍ أَوْ ** ضَمٍّ كَـ(يَبْغِي)، وَمَا صَرَّفْتَ مِنْ دَخَلَا[٥٤].

وربما جاء مع الفتح غيرُهُ، نحو: (نَضَحَ ينضَح وينضِحُ)، وَ(مَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنِحُ)، وَ(جَنَحَ يَجْنَحُ وَيَجْنِحُ)، بالفتح والكسر؛ فجاء الكسر مع الأصل.

وَ(صَبَغَ يَصْبَغ ويَصْبُغ)، وَ(دَبَغَ يَدْبَغُ وَيَدْبُغُ)، وَ(مَحَى الكِتَابَ يَمْحَاهُ وَيَمْحُوهُ)، بالفتح والضم؛ فجاء الضم مع الأصل.

وقالوا: (رَجَحَ الدِّينَار يَرْجَحُ وَيَرْجِحُ وَيَرْجُحُ)، وَ(نَبَعَ المَاءُ يَنْبَعُ وَيَنْبُعُ وَيَنْبِعُ) بالتثليث فيهما؛ فجاء الضم والكسر مع الأصل.

<u>سابعًا</u>: المعلَّق على وجود حرف حلق في البنية: وأشار النَّاظم إلى أنَّ بعض الأفعال مفتوحة العين في الماضي التي إذا خلا عينها أو لامها من حروف الحلق جاز في عين مضارعها الكسر والضم ما لم يمنعْ من أحدهما مانعٌ؛ فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ الآخرُ.

ويمنع من الكسر حينئذٍ شهرةُ الضَّم، كما في (خَرَجَ يخْرُجُ)، و(خَلَقَ يخلُقُ)، و(قَتَلَ يقْتُل)، أو كون الفعلِ دالًّا على الغَلَبَة؛ لأنَّ المغالبة يُختارُ لها الضَّم لا الكسر، أو ممَّا عينُه أو لامه واو؛ لئلَّا يتوالى نقيضانِ.

قال النَّاظم:

عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْ: (فَعَلْتَ) حَيْثُ خَلَا *** مِنْ جَالِبِ الفَتْحِ كَالمَبْنِيِّ مِنْ: (عَتَلَا).
فَاكْسِرْ أَو اضْمُمْ إِذَا تَعْيِينُ بَعْضِهِمَا *** لِفَقْدِ شُهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اعْتُزِلَا[٥٥].
ويمنعُ من الضَّم شهرةُ الكسر، كما في (ضَرَب يضرِب)، و(جَلَس يجْلِس)، أو كونُ الفعلِ مما فاؤه واوٌ، أو عينه أو لامه ياءٌ، وعلى هذا نَبَّهَ النَّاظم بقوله:
فَاكْسِرْ أَو اضْمُمْ إِذَا تَعْيِينُ بَعْضِهِمَا *** لِفَقْدِ شُهْرَةٍ أَوْ دَاعٍ قَدْ اعْتُزِلَا[٥٦].
ومفاد ذلك جواز الوجهين؛ الكسر أو الضَّم في عين المضارع عند عدم وجود مانع، مثل الشهرة أو لزوم الوجه الآخر.
ثامنًا: المقيَّد بالسَّماع: قال النَّاظم:
لِفَعْلَلَ ايتِ بِفِعْلَالٍ وَفَعْلَلَةٍ***وَفَعَّلَ اجْعَلْ لَهُ التَّفْعِيلَ حَيْثُ خَلَا.
مِنْ لَامٍ اعْتَلَّ لِلْحَاوِيهِ تَفْعِلَةً *** الزَمْ وَلِلْعَادِ مِنْهُ رُبَّمَا بُذِلَا[٥٧].
فَمِمَّا قُيِّدَ بالسَّماع ما جاء في فصل المقيس من المصادر الزائدة، قال ابن النَّاظم: يُبْنَى المصدرُ من: فَعْلَلَ قياسًا على فَعْلَلَةٍ، نحو: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(سَبْرَجَ سَبْرَجَةً)، وسَمَاعًا على فِعْلالٍ، نحو: (سَرْهَفَهُ سِرْهَافًا)، والقياس: (سَرْهَفَةً)، وهي النِّعمة وحُسْنِ الطَّعَامِ، ومنه قول الشَّاعر:
سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافِ[٥٨].
وما يلحق ببناء (فَعْلَلَ) مَحذُوٌّ بِهِ في بناء المصدر حَذْوَهُ، كما في (زَلْزَلَ زَلْزَلَةً)، و(حَوْقَلَ حَوْقَلَةً)؛ بمعنى كبَّر وعظَّمَ بقوله: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله)، و(جَهْوَرَ في كلامه جَهْوَرَةً)، و(بَيْطَرَ الدَّابَّةَ بَيْطَرَةً)، و(رَهْيَأَ العَمَلَ رَهْيَأَةً)، و(سَلْقَاهُ سَلْقَاةً)، وهذا كلُّه من المقيس، ومنه ما قُيِّدَ بالسَّماع، وليس بمطَّردٍ، فجاء على (فِعْلالٍ)؛ فقالوا: (زَلْزَلَ زِلْزَالًا)، و(حَوْقَلَ حِيقَالًا)، و(قَلْقَلَ قِلْقَالًا)، قال الشَّاعرُ:
يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ***وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ[٥٩].
وقد سُمِعَ عنهم الفتح أيضًا؛ فقالوا: (الزَّلزال)، و(القَلْقَال)، كما فَتَحُوا في (التَّفْعيل).
تاسعًا: المقيَّد بالسَّماع مع النُّدرة: ورد هذا في الحديث عن مصدر (فَعَّلَ)، قال ابنُ النَّاظم: قياس المصدر من (فَعَّلَ) صحيح اللام: (تَفْعيل)، ومن مُعتلِّها: (تَفْعِلَة)، نحو:

(عَلَّمَ تعليمًا)، و(كَذَّبَ تكذيبًا)، و(زَكَّى تَزْكِيَةً)، و(قَوَّى تَقْوِيَةً)، ولم يُسْمَعْ غيرُ هذا إلا ما نَدَرَ، قال الشَّاعر:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا***كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا[٦٠].

وهذا على إجراء المعتل مجرى الصحيح، وتشبيهه به، كما فعلوا في قوله: (ذَكَّرَه تَذْكِرَةً)، و(بَصَّرَهُ تَبْصِرَةً)، وقد أشار النَّاظم إلى هذا بقوله: "وَلِلْعَادِ مِنْهُ رُبَّمَا بُذِلَا".

وقد يأتي مصدر (فَعَّلَ) على (فِعَّال)، كما في: (كَذَّبَ كِذَّابًا)، و(كَلَّمَ كِلَّامًا)، وعلى (تِفْعَالٍ) أيضًا، كَمَا في: (سَيَّرَ تِسْيَارًا)، و(طَوَّفَ تِطْوَافًا)، و(جَوَّلَ تِجْوَالًا)[٦١].

<u>عاشرًا</u>: التَّقييد بالنُّدرة والشُّذوذ: قال النَّاظم:

وَمَنْ يَصِلْ بِتِفِعَّالٍ، تَفَعَّلَ وَالْـ***فِعَّالِ، فَعَّلَ فَاحْمَدْهُ بِمَا فَعَلَا.

وَقَدْ يُجَاءُ بِتِفْعَالٍ لِفَعَّلَ في***تَكْثِيرِ فِعْلٍ كَتِسْيَارٍ، وَقَدْ جُعِلَا.

مَا لِلثُّلَاثِيِّ فِعِّيلَى مُبَالَغَةً***وَمِنْ تَفَاعَلَ أَيْضًا قَدْ يُرَى بَدَلَا[٦٢].

أراد النَّاظم في هذه الأبيات أنْ ينبّهَ على ما شَذَّ من مجيء المصدر من (تَفَعَّل) على (تِفَعَّال)، نحو: (تِحمَّال)، ومن (فَعَّلَ) على (فِعَّال)، كـ(كِذَّاب)، وعلى (تِفْعَال) في التَّكثير، كـ(تِسْيَار)، وشَذَّ أيضًا ما جاء من (فَعَّلَ) لقصد المبالغة على (فِعِّيلى)، كـ(حَثَّه حِثِّيثَى)، و(خَصَّه خِصِّيصَى)، وحكى الكسائي: (خِصِّيصَاءَ) بالمدِّ، وأجاز قياسَه في جميع هذا الباب، وفي حديث عمر بن الخطاب، رضي الله –تعالى– عنه: "لولا الخِلِّيفَى لأذَّنت"[٦٣]، وعلى مذهب الكسائي ينقاس المدُّ: الخليفاء، وشَذَّ مجيئُه أيضًا من (فَاعَلَ) على (فِعِّيلَى)، كـ(رَامَى رِمِّيًّا)[٦٤].

وشَذَّ عدم التعويض في مصدر (أَفْعَلَ) معتل العين عن حذف ألف المصدر الزائدة التي قبل الآخر، كما في قولهم: (أَقَامَ إِقَامَةً)، و(أَبَانَ إِبَانَةً)، قال تعالى: ﴿وإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[٦٥]؛ فَحَذَفَ وَتَرَكَ التَّعويضَ[٦٦].

الخاتمة:

وبعد هذا الطَّواف الذي تَقَدَّم وعكف فيه الباحث على لامية الأفعال وشروحها، واختار شرح ابن الناظم ليكون سراجًا منيرًا لهذا البحث في دراسة المطلق والمقيد من الأبنية الصرفية يمكنُ للباحث أنْ يُجْمِلَ النَّتائجَ التي توَصَّلَ إليها في النِّقاط التَّالية:

أَوَّلًا: جاء المطلق من الأبنية الصرفية أكثر من المقيد، وصوره أكثر من صور المقيد أصولا، وفروعًا، أبوابًا، ومفردات.

ثانيًا: لم يزد ابن الناظم على الأمثلة التي جاء بها ابن مالك أبوه، -رحمهما الله- في منظومة لاميته، واقتصر في سواد شرحه الأعظم على أمثلة النَّاظم وحده من الأبنية والصيغ الصرفية، وذلك في الأبواب التي صنَّفها الباحثُ تحت مبحث التقييد على وجه الخصوص، واكتفى ابن الناظم بعرض تلك الأبنية والصيغ، وشرح دلالاتها في معاجم اللغة، والاستشهاد على تلك الدلالات في مواضع قليلة جدًّا من الشَّرح.

ثالثًا: حصر الباحثُ صور المطلق من الأبنية الصَّرفية في خمسَ عشرةَ صورةً، والمقيَّد في عشْرِ صُوَرٍ.

رابعًا: من صور المقيَّد من الأبنية الصرفية التي وردت في هذه الدراسة ما عُلِّقَ على شرطٍ، وهذه الأبنية الصرفية هي التي لا تشملها القاعدة الصرفية؛ إلا بوفرة هذا الشَّرط ووقوعه، أو القيد الذي عُلِّقت عليه هذه الأبنية والتصاريف؛ فلا تحصل إلا به، ومن هذه الشروط والقيود التي منعت عموم القاعدة الصرفية وإطلاقها، وجريان حكمها على جميع الصيغ الصرفية، والأبنية، والتصريفات، وهو ما يمكن أن نسميها بأسباب التَّقييد.

وقد وجد الباحث أنَّ هذه الأسباب المقيدة للقاعدة بلامية الأفعال من خلال شرح ابنه لها تدور حول ما يلي:١- اللزوم. ٢- التعدية. ٣- المطاوعة. ٤- حروف العلَّة (واوية أو يائية الفاء، واوية أو يائية العين، واوية أو يائية أو ألفية اللام). ٥- حروف الحلق (حلقية الفاء - العين - اللام). ٦- التضعيف. ٧- أفعال السجايا. ٨- أفعال القلوب. ٩- الدلالة على الأمراض. ١٠- الدلالة على الأعراض (الصفات العارضة). ١١- الدلالة على الألوان. ١٢- الدلالة على الحركة. ١٣- حركة الفاء أو العين. وأما غيرُ المعلَّق على قيدٍ أو شرطٍ فهو المطلق الذي تشمل القاعدة الصرفية جميع أبنيته وصيغه، ولا يستثنى منها شيء؛ فهي قاعدة متسمة بالعموم والإطلاق.

خَامسًا: لم يَسْهُ ابنُ النَّاظم قط في موضع من المواضع في بعض المسائل التي قام فيها بحصر الأمثلة الصرفية التي وردت في شرحه رغم كثرتها، وقد تعقبه الباحث في الأبنية التي كثرت أمثلها، ومن أمثلة ذلك ما أوره الباحث في مبحث المقيد من الأبنية الصرفية، وذلك عند حديثه عن الفعل الثلاثي مفتوح العين في الماضي المضعف الذي جاء مضارعه بالضَّم فقط، وقد حصرها والده المصنِّف في ثمانية وعشرين صيغةً، وهي: (مَرَّ يَمُرُّ)، و(جَلَّ الرجلُ يجُلُّ عن بيته ومنزله) بمعنى: جلا؛ أي تركه وأخلاه، و(وهَبَّت الريح تَهُب)، و(وذرَّت الشمسُ تَذُرُّ)؛ إذا طلعت، و(أَجَّت النارُ تؤُجُّ أجيجًا)؛ أي: صوتت، وأَجَّ الرجلُ أجًّا؛ أي: أسرع، و(كَرَّ يكُر)؛ أي: رجع، و(هَمَّ به يهُمُّ): إذا قصده بهمَّة، و(عَمَّ النَّاب والنَّبت يعُمُّ) إذا طال، و(زَمَّ بأنفه يزُمُّ زَمًّا) إذا تكبَّر، و(سَحَّ المطرُ والدمعُ يسُحُّ سحًّا): إذا نَزَل بكثرة، و(مَلَّ يَمُلُّ) إذا تَضَجَّر أو ذَمَل؛ أي: أَسْرَعَ، و(ألَّ اللونُ يؤُلُّ أَلًّا وأَلَلًا)؛ أي: صَفَا وبَرَقَ، وألَّ الإنسان أَلِيلا: إذا صَوَّت، و(شكَّ في الأمر يشُكُّ)، و(أبَّ يؤُبُّ أبًّا وأبَابًا): حين يتهيأ للذهاب، و(شَدَّ يشُدُّ شَدًّا): إذا عدا، و(شَقَّ عليه الأمرُ يشُقُّ مشقة): إنْ أَضَرَّ به، و(خَشَّ في الشيء يخُشُّ خشاً): إذا دخل فيه، و(غلَّ في الأمر يغُلُّ): كذلك أو إذا غَشَّ فيه، و(قَشَّ القومُ يقشُّون قشًّا): إذا حَسُنَ حالُهم بعد بُؤسٍ وشقاء، و(جَنَّ عليه الليل يجُنُّ جِنانًا وجُنانًا): إذا أخفاه وستره، و(رَشَّ المُزن يرُشُّ): إذا أمطر، و(وطشَّ يطُشُّ): إذا ندَّى وأمطر، و(ثَلَّ الحيوان يثُلُّ ثلًّا): إذا راثَ، و(طلَّ دمُهُ يطُلُّ طلًّا): إذا هُدِرَ، و(خَبَّ الفرسُ يخُبُّ خَبًّا وخَبيبًا): إذا مشى دون الإسراع، وخبَّ النباتُ؛ أي: طَالَ، و(كمَّ النخلُ يكُمُّ كمومًا وكَمًّا): إذا أطْلَعَ الطَّلعَ، و(عسَّت الناقة تعُسُّ عسًّا وعَسيسًا)؛ أي: رَعَت منفردة وحْدَها، و(قسَّت الناقةُ تَقُسُّ): رَعَت مُنْفَرِدَةً وحيدة كذلك.

وقد وجد الباحث أنَّ الشَّارح قد حصر هذه الأمثلة؛ فذكر أنَّها ثمانية وعشرون صيغةً، وهو الصحيح، مع كثرة الأمثلة.

قال المصنف، رحمه الله:

(هَبَّتْ)، وَ(ذَرَّتْ)، وَ(أَجَّ)، (كَرِّ)، (هَمِّ) بِهِ***وَ(عَمَّ)، (زَمَّ)، (سَحَّ)، (مَلَّ)؛ أَيْ: ذَمَلَا.

وَ(أَلَّ) لَمْعًا وَصَرْخًا، (شَكَّ)، (أَبَّ)، وَ(شَذْ***دَ)؛ أَيْ: عَدَا، (شَقَّ)، (خَشَّ)، (غَلَّ)؛أيْ: دَخَلَا[٦٧].

وَ(قَشَّ) قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ (جَنَّ)، وَ(رَشْـ***شَ) المُزْنُ، (طَشَّ)، وَ(ثَلَّ) أَصْلُهُ: ثَلَلَا.

أَيْ: رَاثَ، (طَلَّ) دَمٌ، (خَبَّ) الحِصَانُ، وَنَبْـ***ـتٌ، (كَمَّ) نَخْلٌ، وَ(عَسَّتْ) نَاقَةٌ بِـ"خَلَا".

(قَسَّتْ) كَذَا، وَعِ وَجْهَيْ (صَدَّ)، (أَثَّ)، وَ(خَرْ***رَ) الصَّلْدُ، (حَدَّتْ)، وَ(ثَرَّتْ)، (جَدَّ) مَنْ عَمِلَا.

(تَرَّتْ)، وَ(طَرَّتْ)، وَ(دَرَّتْ)، (جَمَّ)، (شَبَّ) حِصَا***نٌ، (عَنَّ)، (فَحَّتْ)، وَ(شَذَّ)، (شَحَّ)؛ أَيْ: بَخِلَا.

وَ(شَطَّتْ) الدَّارُ، (نَسَّ) الشَّيْءُ (حَرَّ) نَهَا***رٌ، وَالمُضَارِعُ مِنْ: فَعَلْتَ إنْ جُعِلا[٦٨].

سَادسًا: الإطلاق والتقييد، والمطلق والمقيد مصطلحات في أصول الفقه، وتترتب عليها الأحكام الفقهية، ولكل منهما ما يصدق عليه في المسائل الشرعية، ولكلٍّ حكمه الفقهي، ومعلوم عند الأصوليين أنَّ المطلق لا يصدق عليه حكم العام إذا خرج من بابه بالتقييد؛ أمَّا في الدراسات النَّحوية والصَّرفية، وكذلك العروضية، فلم يقع تحت يد الباحث أنَّ أحدًا من القدماء أو المحدثين أو المعاصرين قد أفرد مؤلَّفًا، أو كَتَبَ بَحْثًا، أو صَنَعَ رِسَالةً في المطلق والمقيد في هذه الدراسات، ومن ثَمَّ كانت هذه المحاولة المحدودة لها السبق، من غير فضل أو تميُّزٍ في ذلك؛ حيث إنَّها أولُ بحث في الدراسات الصَّرفية والنَّحوية تحمل هذا العنوان: (المطلق والمقيد..)، ولعلَّ الباحثَ في أيَّامه المقبلة يكملها سلسلةً في الفروع الثلاثة من هذا التخصص إنْ لاقت قبولا بإذن الله، كما يوصي الباحث الدارسين من بعده أن يهتموا بدراسة المتون العلمية، خشية أن يأتي وقت وتضيع، وأن يُنذَرَ لها فريقًا من الباحثين يقومون على دراستها وفقًا لما يناسبها من المناهج الحديثة، والله تعالى –وحده– الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وأرجو لهذا البحث أنْ يُنْظَرَ إليه بعين الرِّضَا والقبول؛ فقد سَعَى الباحث قَدْرَ طاقَتِهِ أنْ يصلحَ ما به من خلَلٍ، ويُزيلَ ما فيه من زَلَلٍ، بقلم إنصافٍ وإحسانٍ وإمعانٍ، وأن يُلْتَمَسَ لنا فيه العُذْر والغفران؛ لأنَّ الإنسانَ محلُّ النِّسيانِ، وموضعُ النُّقصانِ، وأستمدُّ ما أطلبه من القارئ متمثِّلًا بأبيات الإمام الشَّاطبي– رحمه الله:

وَظُنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحْ نَسِيجَهُ ** بِالِاغْضَاءِ وَالحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلا.
وَسَلِّمْ لِإِحْدَى الحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ ** وَالُاخْرَى اجْتِهَادٌ رَامَ صَوْبًا فَأَمْحَلَا.
وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ** مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا[٦٩].

وأسأل الله الكريم أنْ ينفَعَ به النَّفعَ العظيم كلَّ من تَلَقَّاهُ بقلبٍ سليمٍ، إنَّه نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصيرُ والمُعينُ، ومن الله وحْدَه أستمدُّ العونَ والتوفيقَ، والهدايةَ إلى أحسنِ طريقٍ، والصوابَ في النَّقْلِ والشَّرحِ والتَّعليقِ، فمنه أطلب الاعتمادَ، وعليه يكون التُّكلانُ.

الحواشي والتعليقات الختامية:

المصادر والمراجع:

<u>أولا: المصادر</u>:

شرح ابن الناظم للامية الأفعال؛ المُسَمَّى: "زبدة الأقوال شرح لامية أبنية الأفعال لابن مالك، تأليف: بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله الطائي(ابن الناظم:٦٤٠-٦٨٦هـ)"، تحقيق: د/ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط:١/١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م، ويطلب من مطبعة المتنبي، عابدين، القاهرة.

<u>ثانيًا: المراجع</u>:

الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرازق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط:١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

إعراب ثلاثين سورة للحسين بن أحمد بن خالويه، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤١م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة: محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط:٤/١٩٦٨م.

ترتيب القاموس، الطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.

توشيح لامية الأفعال لابن مالكٍ الأندلسي، للحسن القناني الشنقيطي، ومعه زيادات بحرق الحضرمي، د.ت.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط:٢ مصورة عن طبعة القاهرة: ١٩٥٢- ١٩٥٦م.

خلاصة الأقوال شرح لامية الأفعال، لابن الناظم؛ بدر الدين بن جمال الدين بن محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: أحمد المغيني، المكتبة الإسلامية (الرواد للإعلام والنشر)، القاهرة، ط:٢/١٤٢٦هـ=٢٠٠٦م.

دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين، للسيد صالح عوض، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط:١/١٤٠٠هـ.

ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح: وليم بن الورد، طبع في برلين: ١٩٠٣م.

ديوان العجاج، واسمه: عبد الله بن رؤبة، رواية الأصمعي، تحقيق: د/عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، سورية، ١٩٧١م.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د/عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

السيرافي النَّحوي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: د/عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، سورية، ط:١/١٩٨٣م.

شرح التصريح؛ التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.

شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النَّحوي، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٩٢٨-١٩٣١م.

شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان الطوفي، تحقيق: د/عبد الله عبد المحسن التركي، طباعة وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط:٢/١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

صحيح الجامع الصغير وزيادته؛ (الفتح الكبير)، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:٣/١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، نشر: ج برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:٣/١٩٨٢م.
الغيث الهامع للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد عبد الرحيم العراقي، شرح جمع الجوامع، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، منشورات محمد علي بيضوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.
القَبَسُ الصَّرفيُّ أو حلُّ الإشكالِ من لاميَّة الأفعال لابن مالك الأندلسي، إعداد: الحسين مرداس السبيعي، دار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، ط:١/١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.
القسم الصرفي من شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للحسن بن قاسم المرادي، (رسالة دكتوراه)، إعداد: ناصر حسين علي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.
الكتاب لسيبويه؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:٣/١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر، ط:١/١٩٨١م.
متن الشاطبية؛ المسمى: "حرز الأماني ووجه التهاني"، للإمام أبي القاسم بن فيرُّو الشاطبي(ت:٥٩٠هـ)، مراجعة: محمد تميم الزغبي، مطبعة تقنيات خدمة القرآن الكريم، المدينة المنورة، ط:٩/١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩م.
المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: د/طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:٢/١٤١٢هـ=١٩٩٢م.
المختصر في أصول الفقه، لأبي الحسن علي بن محمد الحنبلي المعروف بابن اللحام، شرح: د/سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، ومكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ.

المخصص، لعلي بن إسماعيل بن سِيدَهْ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
المطلق والمقيَّد: حقيقتهما وأحكامهما، عاصم نبيل بدر غالب، إشراف: د.أكرم أوزيقان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، قسم أصول الفقه:٥. د.ت
معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي البيضاوي، شرح شمس الدين بن الجزري، تحقيق: د/شعبان محمد إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط:١/١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
مقاييس اللغة، لابن فارس الشدياق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
المقتضب من كلام العرب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط:٢/١٣٨٣- ١٣٨٨هـ.
مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال، لمحمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري، مكتبة الوادعي، صنعاء، اليمن، ودار عمر بن الخطاب، القاهرة، ط:١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط:١/١٩٥٤م.
النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر محمد الزواوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:٢/١٩٧٩م.

---

(١) ينظر: توشيح لامية الأفعال لابن مالكٍ الأندلسي، للحسن بن زين القناني الشنقيطي، ومعه زيادات بحرق الحضرمي:٢.

(٢) مقاييس اللغة: مادة (طلق):٣/٤٢٠.

(٣) ينظر: المحصول:١/٢/٥٢١، وشرح تنقيح الفصول:٢٦٦، ومعراج المنهاج:١/٣٤٨، وروضة الناظر:٢/١٦٢، وشرح مختصر الروضة:٢/٦٣٠، والمختصر في أصول الفقه:١٢٥، والأحكام للآمدي:٣/٥، وجمع الجوامع مع شرحه الغيث الهامع:١/٤٨٤، ودراسات في التعارض والترجيح:٤٠٠، وبحث: المطلق والمقيَّد: حقيقتهما وأحكامهما، عاصم نبيل بدر غالب، إشراف: د.أكرم أوزيقان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، قسم أصول الفقه:٥. د.ت

(٤) مقاييس اللغة:٥/٤٤، وترتيب القاموس:٣/٣٢٧.

(٥) الحديث صححه الألباني في صحيحه:٤٤١، رقم:(٢٨٠٢).
(٦) ينظر بحث: المطلق والمقيَّد:٦، ٧. د.ت
(٧) ينظر: توشيح لامية الأفعال:٣.
(٨) ينظر: القبس الصرفي:٢١، وما بعدها.
(٩) ينظر: خلاصة الأقوال:٢٣.
(١٠) ينظر: خلاصة الأقوال:٢٦.
(١١) ينظر: خلاصة الأقوال:٢٤.
(١٢) ينظر: مناهل الرجال:٧.
(١٣) ينظر: خلاصة الأقوال:٢٤.
(١٤) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٣٨.
(١٥) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٣٩.
(١٦) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٥١.
(١٧) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٥٣: ٥٩.
(١٨) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٦٠، ٦١.
(١٩) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٦٢.
(٢٠) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٦٣.
(٢١) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٦٦، ٦٧.
(٢٢) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٦٩: ٧٣.
(٢٣) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٧٤.
(٢٤) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٧٥.
(٢٥) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٧٦.
(٢٦) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٧٧: ٨٣.
(٢٧) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٨٧، ٨٨.
(٢٨) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٨٩.
(٢٩) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٨٩، ٩٠.
(٣٠) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٨٩.
(٣١) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩١.
(٣٢) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٢.
(٣٣) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٣.
(٣٤) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٣.
(٣٥) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٣.
(٣٦) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٣٩، ٤٠.
(٣٧) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٠.

(٣٨) آل عمران:٣١، والقراءة لأبي رجاء العطاردي(ت:١٠٥ هـ)؛ وهو عمران بن تميم، وقيل ابن ملحان البصري التابعي، أسلم في حياة النبي(ص)، ولم يره، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء:١/٦٠٤.

(٣٩) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٢.

(٤٠) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٤١) البقرة:٢٢٢.

(٤٢) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:١٠٩.

(٤٣) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤١، ٤٢، ٤٣.

(٤٤) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٦.

(٤٥) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٢.

(٤٦) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٢، ٤٣.

(٤٧) آل عمران:٣١، والقراءة لأبي رجاء العطاردي(ت:١٠٥ هـ)؛ وهو عمران بن تميم، وقيل ابن ملحان البصري التابعي، أسلم في حياة الرسول(ص)، ولم يره، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء:١/٦٠٤.

(٤٨) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٢، ٤٣.

(٤٩) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٨٥، ٨٦.

(٥٠) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٣.

(٥١) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٤.

(٥٢) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٧، ٤٨.

(٥٣) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٩.

(٥٤) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٨.

(٥٥) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٩.

(٥٦) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٥٠.

(٥٧) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٤.

(٥٨) البيت من الرجز للعجاج يعاتب فيه ابنه رؤبة، وهو في ديوانه:١/١٦٩، برواية: (سرعفته)، وبرواية الشاهد كما ذكر في زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٤، والمقتضب:٢/٩٥، والخصائص:١/٢٢٢، ٢/٣٠٢، والمخصص:١/٢٧، ٣/١٥٨، برواية: (سرعاف) بالعين، وشرح المفصل:٦/٤٩، ٥٠.

(٥٩) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه:١٧٠، وملحقات ديوان أبيه العجاج:٢/٢٧٦، وزبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٤، ٩٥، والمقتضب:٢/٩٦، والمنصف شرح التصريف:١/٣٩، والمحتسب:٢/٣٥٨، لرواية: "وبعد" بدلا من: "وبعض"، والقسم الصرفي من شرح تسهيل الفوائد:١/٥٨.

(٦٠) البيت من الرجز لا يعرف قائله، ينظر: زبدة الأقوال:٩٥، والسيرافي النَّحوي:٢١٩، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه:٩٩، والخصائص لابن جني:٢/٣٠٢، ولسان العرب(شهل):٤/٢٣٥٣، والمخصص:١٤/١٨٩، برواية: "بات ينزي دلوه"، وشرح المفصل:٦/٥٨، والقسم الصرفي من شرح سهيل الفوائد:١/٥٧، برواية: "وهي تنزي"، وأوضح المسالك:٣/١٦١، وشرح التصريح:٢/٧٦.

(٦١) ينظر: زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٤، ٩٥، ٩٦.

(٦٢) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٧.

(٦٣) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٧، وورد هذا القول في النهاية في غريب الحديث والأثر:٦٩/٢، وتمامه: "لو أَطَقْتُ الأَذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لَأَذَّنتُ"، يريد: لولا الخلافة والاشتغال بأمورها عن تعهد أوقات الأذان لأذنت، يشير إلى عظم فضل الأذان وتعهد الصلاة في المسجد، وفي الكتاب لسيبويه:٤١/٤: "وأَمَّا الحِثِّيثَى فكثرةُ الحثِّ، كما أنَّ الرِّمِّيا كثرةُ الرَّمْيِ، ولا يكونُ من واحدٍ"، وينظر: السيرافي النحوي:١٢٨، وشرح المفصل:٥٦/٦.

(٦٤) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٧.

(٦٥) الأنبياء:٧٣، والنور:٣٧.

(٦٦) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٩٩.

(٦٧) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٣.

(٦٨) زبدة الأقوال لابن النَّاظم:٤٤.

(٦٩) متن الشاطبية؛ المسمى: "حرز الأماني ووجه التهاني"، للإمام أبي القاسم بن فيرُّو الشاطبي(ت:٥٩٠هـ)، مراجعة: محمد تميم الزغبي، مطبعة تقنيات خدمة القرآن الكريم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:٩/١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. وكلمتا: "الإغضاء"، و"الأخرى" بوصل الهمز لا بقطعها لضرورة الوزن، والأشهر في غير الضرورة قطعها.